



دراسات في التعليم الجامعي و ضمان الجودة

تصدر عن مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة. جامعة صنعاء

المجلد (8) العددين (14-15) يناير- ديسمبر 2020م

د. محمد أحمد الدقري

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

أ.م.د. نصر الحجيلي
أ. عبد الملك العفاري

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية

د. خليل الخطيب
د. ياسر الخطيب

تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية - دراسة بليونومترية

د. منير الوصابي
د. محمد الهاشمي

القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة

د. علي عبد الله العواضي

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

أ.م.د. شرف الحمدي
أ.د. عبد اللطيف حيدر
د. خليل الخطيب

تحديات التعليم الإلكتروني في دول العالم الثالث واليمن وسبل معالجتها

د. حسين شيخ أبوبكر

الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري

Dr. Tareak Barakat
Dr. M. A. AlGorafi

Student Perception of Quality Education in the Faculty of Engineering at Sana'a University

مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة

دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة المجلد (8) العددين (14-15) يناير - ديسمبر 2020م

Academic Development Center & Quality Assurance



Studies in University Education and Quality Assurance

An Academic Biannual Refereed Journal, Published by ADCQA
Sana'a University

Vol (8) Issue No.(14 &15) January- December 2020



ISSN 2073-2619



دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية يصدرها

مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - جامعة صنعاء

المجلد (8) العدد (14، 15) يناير- ديسمبر 2020م

© حقوق الطبع محفوظة لمركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - جامعة صنعاء

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية (2008/508 م)

الترقيم الدولي (ISSN 2073-2619)

الاشتراكات

في الجمهورية اليمنية	1000 ريال للأفراد و 2000 ريال للمؤسسات
في الدول العربية	10 دولار للأفراد و 20 دولار للمؤسسات
في الدول الأجنبية	20 دولار للأفراد و 40 دولار للمؤسسات

قسمة الاشتراك

أرغب بالاشتراك في مجلة (دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة) الصادرة عن مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة بجامعة صنعاء، وأرسل إليكم الشيك برقم مقابل نسخة، وبعدد لعام

أرجو إرسال المجلة على العنوان البريدي الآتي:

.....
.....
.....

توجه المراسلات إلى:

رئيس هيئة تحرير

دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة
مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - جامعة صنعاء
الجمهورية اليمنية

هاتف: (009671-530838) - فاكس: (009671-530838) ص.ب: 1247 صنعاء

Tel: (009671-530838) / Fax: (009671-530838)

P.O. Box: 1247 Sana'a E-mail: adqascsu@gmail.com



دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة

رئاسة هيئة التحرير

أ.م.د. هدى علي يحيى العماد

مديرة مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة

أ.م.د. أحمد محمد مجاهد القدسي

نائب مدير مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة

مدير التحرير

د. خليل محمد الخطيب

هيئة التحرير

د. منصر علي الصباري

د. منير صالح العزاني

د. عبدالغني مطهر النور

د. حورية عبدالرقيب الصبري

د. حسن هائل الصالحي

د. عبدالواسع علي ناجي

أ.م.د. علي محمد شمالان

التدقيق اللغوي

أ.د. سعاد سالم السبع

أ.د. إبراهيم ناجي تاج الدين

سكرتارية التحرير

أ. نجلاء عبدالله الجوفي

الإخراج الفني

أ. عادل محمد القباطي

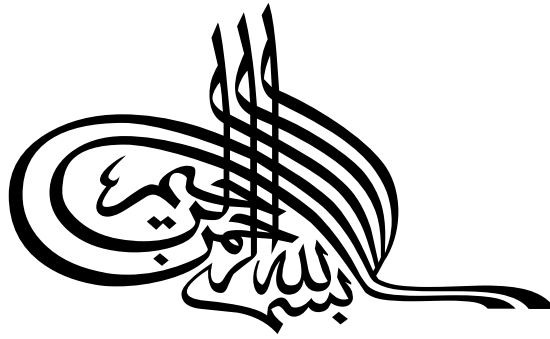
الإشراف العام للمجلة

أ.د. القاسم محمد عباس

رئيس الجامعة

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبداللطيف حيدر الحكيمي	أ.م.د. عبده محمد المطلس
أ.د. أمة الله علي حمد الحوري	أ.م.د. غالب حميد القانص
أ.د. صالح سالم باحاج	أ.م.د. صالح محمد حميد
أ.د. عبدالله علي الفضلي	أ.م.د. فايزة محمد المسني
أ.د. ردمان محمد سعيد	أ.م.د. أمة الملك اسماعيل الثور
أ.د. فوزي علي الصغير	أ.م.د. انطلاق محمد المتوكل
أ.د. عبدالوهاب عوض كويران	أ.م.د. إيمان عبدالله الهادي
أ.د. نعمان أحمد فيروز	أ.م.د. أروي أحمد العزي
أ.د. أحمد عبدالله الدميني	أ.م.د. سكيئة أحمد هاشم
أ.د. أمين محمد عبدالرب	أ.م.د. فاطمة أحمد الحدي
أ.د. محمد أحمد البخيتي	د. زيد علي الوريث
أ.د. محمد أحمد الخياط	د. بلقيس علي زبارة
أ.د. علي جمال الكاف	د. سلوى علي المأخذي
أ.د. أمين عبدالوهاب الحمادي	د. خالد حسين الذماري
أ.د. صالح عوض عرم	د. أروي أحمد عثمان



المحتويات

م	العناوين	الصفحة
1	قواعد النشر في المجلة	7
2	الافتتاحية	10
3	مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير جودة تعليم القراءة د. محمد أحمد حسين الدقري	11
4	درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية أ.م.د. نصر محمد الحجيلي أ. عبد الملك العفاري	49
5	تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية - دراسة ببليومترية د. خليل محمد الخطيب د. ياسر حزام هزاع الخطيب	79
6	القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة د. منير مصلح محمد الوصابي د. محمد محمود دائل الهاشمي	106
7	تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة د. علي عبد الله العواضي	134
8	تحديات التعليم الإلكتروني في دول العالم الثالث واليمن وسبل معالجتها أ.م.د. شرف الحمدي أ.د. عبد اللطيف حيدر د. خليل الخطيب	163
9	الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري د. حسين شيخ بن الشيخ أبوبكر	182
10	Student Perception of Quality Education in the Faculty of Engineering at Sana'a University Dr. Tareak A. H. Barakat Dr. M. A. AlGorafi	205
11	ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة	226

قواعد النشر في دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة:

✚ تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تنطبق عليها شروط النشر في مجالات الدراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة باللغتين العربية والإنجليزية.

✚ ترحب المجلة بملخصات الرسائل الجامعية التي تم مناقشتها وإجازتها في مجال التعليم الجامعي، والتعليم العالي عموماً، وضمان الجودة على أن يكون الملخص من إعداد الباحث نفسه.

✚ تنشر المجلة مراجعات الكتب والأبحاث والدراسات المتعلقة بمجالات التعليم الجامعي، والتعليم العالي عموماً، وضمان الجودة.

✚ شروط قبول البحث:

أ. أن يكون البحث أصيلاً وملتزماً بمنهجية البحث العلمي المتعارف عليها عالمياً في مجالات التربية والعلوم السلوكية.

ب. ألا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

ج. أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، ومراعياً لقواعد الضبط، وخالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية.

د. أن تكون الرسوم والأشكال والجداول البيانية (إن وجدت) معدة بطريقة جيدة، وأن تشمل على العناوين والبيانات الأيضاحية اللازمة، وأن لا تتجاوز أبعادها وأحجامها حواشي الصفحة.

هـ. ألا يزيد عدد صفحات البحث في صورته النهائية عن ثلاثين صفحة، متضمنة الملخص والمراجع والملاحق وإذا زاد عدد صفحات البحث عن الحد المقرر فيحق للهيئة التحرير حذف ما تراه مناسباً من البحث.

و. أن يصاغ البحث وفق إحدى الطريقتين الآتيتين:

أولاً: البحوث الميدانية:

تشتمل على مقدمة يوضح فيها الباحث طبيعة البحث، ومسوغات القيام به، ويشير إلى طبيعة المشكلة ومدى تأثيرها على الواقع التربوي، ثم يبرز باختصار ما أظهرته البحوث السابقة حول هذه المشكلة. يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة أو فروضها، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى حل لتلك المشكلة. ثم يورد الباحث حدود البحث التي في إطارها تم تعميم نتائج الدراسة. ثم يورد الباحث التعريفات الدلالية للمفاهيم والمصطلحات الواردة في البحث. ثم يعرض الباحث أهم وأحدث الدراسات المرتبطة بالموضوع، ويحللها ويناقشها، موضحاً تعليقه عليها، يلي ذلك عرض لإجراءات البحث ونوع المنهجية المتبعة، ثم يقدم وصفاً لمجتمع البحث، وعينته، ونوع الأدوات المستخدمة لجمع

البيانات، وتحديد مدى صدقها وثباتها. ثم يعرض بعد ذلك نتائج البحث، ومناقشتها وما توصل إليه من توصيات ومقترحات. ثم يختم البحث بسرد قائمة المصادر والمراجع المستخدمة.

ثانياً: البحوث النظرية والتحليلية:

تبدأ بعرض مقدمة للبحث توضح فيها طبيعة المشكلة أو الموضوع قيد الدراسة ويحرص الباحث فيها على تحديد أهمية البحث ودوره في إضافة الجديد إلى المعرفة السابقة. يلي ذلك عرضاً للموضوعات المطلوب تحليلها ومناقشتها بحيث تكون مرتبة بطريقة منطقية مع ما يسبقها أو يليها من الموضوعات، وبحيث تؤدي بمجملها إلى توضيح الفكرة العامة التي يهدف الباحث للوصول إليها، والتي تتضمن حلاً للمشكلة أو إزالة للغموض الذي يحيط بالموضوع قيد البحث. ثم يختم البحث بملخص يتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات المرتبطة بموضوع البحث. وأخيراً يورد الباحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

ز. يتم توثيق المصادر والمراجع في البحث وفقاً لطريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APF) بحيث يتم التوثيق في المتن بذكر الاسم الأخير لصاحب المرجع، وسنة النشر، ورقم الصفحة، وعلى الباحث تجنب كتابة اسم المرجع في الهامش.

ح. تبين كافة المصادر والمراجع في المراجع بحيث تسرد المراجع العربية أولاً ثم تليها المراجع الأجنبية (إن وجدت) وذلك على النحو الآتي:

مثال لتوثيق بحث منشور في دورية:

السعيد، سعيد محمد (1992). "اتجاهات المعلمين بمصر نحو بعض قضايا البيئة". دراسات في المناهج وطرائق التدريس، العدد (15)، ص 43-70.

Al-Khatib, M. (1995). "A Sociolinguistic View of Linguistic Taboo in Jordanian Arabic." *Journal of Multilingual & Multicultural Development*, pp. 443-457.

مثال لتوثيق كتاب:

نشواتي، عبد المجيد (1985). علم النفس التربوي. دار الفرقان للنشر، إربد، الأردن.
Ellis, R. (1987). *Understanding Language Acquisition*. OUP. Oxford.

إجراءات تسليم البحث وتحكيمه:

أ. ترسل ثلاث نسخ من البحث على ورق قياس A4، مطبوعة بالكمبيوتر بمسافات مضاعفة، كما يشترط إرفاق نسخة إلكترونية.

ب. يكتب في الصفحة الأولى عنوان البحث، واسم الباحث أو الباحثين، واللقب العلمي، والمؤسسة التي ينتمي لها، والبريد الإلكتروني.

ج. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود 100-150 كلمة.



- د. يرفق بالبحث موجز بالسيرة العلمية للباحث، ويوضح فيها عنوانه، ورقم هاتف العمل والمنزل والجوال، والفاكس (إن وجد)، والبريد الإلكتروني.
 - ه. تعبئة الاستمارة الخاصة بطلب النشر والتوقيع عليها من قبل الباحث وإرسالها إلى رئيس التحرير.
 - و. إرسال شيك مصرفي بمبلغ 100 دولار أمريكي باسم أمين صندوق المركز مقابل تحكيم البحث وأجور البريد للباحثين خارج اليمن، و(20,000) ريال للباحثين داخل اليمن.
 - ز. جميع الأبحاث المرسلة للمجلة يتم إخضاعها للفحص الأولي من قبل هيئة التحرير قبل إرسالها للمحكمين، ويحق للهيئة الاعتذار عن قبول نشر البحث دون الحاجة لإبداء الأسباب.
 - ح. في حالة قبول البحث مبدئياً من قبل هيئة التحرير يتم إرسال البحث إلى أستاذين في مجال التخصص ليتوليا تحكيمه وتحديد مدى صلاحيته للنشر، ويتم اختيار المحكمين بسرية تامة، ولا يعرض عليهما اسم الباحث أو بياناته.
 - ط. الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين سواء نشرت أو لم تنشر وما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر صاحبه.
 - ي. يمنح صاحب البحث المنشور نسختين من المجلة.
 - ك. تتول كافة حقوق النشر للمجلة.
- ترسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة على عنوان المجلة الآتي:

أ.م.د. هدى علي العماد

رئيس هيئة التحرير ومديرة مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة

ص.ب (1247) جامعة صنعاء - الجمهورية اليمنية

البريد الإلكتروني: adqacsu@gmail.com

الافتتاحية

يصدر المجلد الثامن من مجلة (دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة) متضمناً بين دفتيه العددين "الرابع عشر والخامس عشر"، في إطار حرص مركز التطوير وضمان الجودة بجامعة صنعاء على تشجيع حركة البحث والإنتاج والنشر العلمي، وإيماناً من عمادة المركز وأسسة التحرير بأن انتظام المجلة في إصداراتها في الظروف الطبيعية وفي ظل حالات الطوارئ والأزمات وتفشي الأوبئة العالمية والتي كان آخرها وباء كورونا كوفيد - 19، تعد سمة أساسية من سمات المجلة.

ويسر أسرة التحرير الاحتفاء بهذا المجلد كونه يسهم في احتفاظ المجلة بمكانتها العلمية والوطنية، باعتبارها مجلة متخصصة بالأبحاث العلمية المحكمة، والإنتاج المعرفي الرصين، وعلى الرغم من شيوع حالة من القلق والارتباك في أوساط المؤسسات الجامعية ومن ضمنها مركز التطوير وضمان الجودة بجامعة صنعاء بسبب جائحة كورونا؛ والتي ظهرت ملامحها في الصين نهاية 2019، إلا أن المجتمع العلمي اليمني لم يتوقف عن الإنتاج والنشر، مهما كانت التحديات والمعوقات.

يتضمن المجلد الحالي مجموعة من الدراسات العلمية النوعية، إذ بلغ عددها (8) دراسات، كانت الدراسة الأولى بعنوان: مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير جودة تعليم القراءة، والدراسة التي تليها بعنوان: درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية ثم الدراسة الثالثة بعنوان: تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية دراسة ببيومترية، أما الدراسة الرابعة فهي بعنوان: القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة، والدراسة الخامسة بعنوان: تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة، وهناك دراسة سادسة بعنوان: الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري، أما الدراسة ما قبل الأخيرة بعنوان: تحديات التعليم الإلكتروني في دول العالم الثالث واليمن وسبل التعرف معالجتها) والدراسة الثامنة والأخيرة فهي باللغة الانجليزية بعنوان:

"Student Perception of Quality Education in the Faculty of Engineering at Sana'a University".

بالإضافة إلى عدد من الملخصات لبعض من رسائل الماجستير والدكتوراة الجامعية المختارة . وفي الختام تتمنى هيئة التحرير أن تكون قد وفقت في تقديم ما يناسب القراء والمهتمين في مجال التعليم الجامعي وضمان الجودة، وترحب بملاحظاتهم ومقترحاتهم على عنوان المجلة، مع جزيل الشكر والتقدير للباحثين الذين أسهموا بأبحاثهم العلمية ضمن المجلد الحالي وكافة مجلدات وأعداد المجلة، آمليين المزيد من الإنتاج والنشر والتواصل، ومن الله العون والتيسير.

والله ولي التوفيق،،،

هيئة التحرير

تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية - دراسة ببليومترية

د. خليل محمد الخطيب

د. ياسر حزام الخطيب

ملخص البحث:

تحدد هدف البحث في تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أسلوب تحليل المضمون، كأداة لتحليل القوائم والتسجيلات الببليوغرافية والإحصائيات المستوردة من قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات، لدراسة الخصائص الكمية والنوعية للرسائل الجامعية، وتكون مجتمع البحث وعينته من جميع الرسائل والأطروحات للفترة (1980 - 2013)، وتضمنت ستة متغيرات، وهي: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي)، وخلص البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها ما يأتي:

- تعدد الرسائل الجامعية خلاصة الإنتاج المعرفي لطلبة الدراسات العليا بالجمهورية اليمنية، والمجازة من الجامعات اليمنية والعربية والأجنبية، وبلغ عددها (10000) رسالة، منها (71%) للماجستير، و(29%) للدكتوراه، وكان للذكور منها (72%)، و(28%) للإناث.
- حصدت اللغة العربية النصيب الأكبر من الرسائل الجامعية، بنسبة (60%)، مقابل (40%) للغات الأجنبية، وجاءت الإنجليزية بالمرتبة الثانية، بنسبة (32%)، يليها الروسية بنسبة (4%)، ثم الفرنسية بنسبة (1%).
- توزعت الرسائل الجامعية على (59) بلداً، واحتلت اليمن المرتبة الأولى بنسبة (49%)، يليها مصر بنسبة (15%)، ثم السودان بنسبة (5%)، فماليزيا بنسبة (4%)، والهند بنسبة (4%).
- بلغت ذروة إيداع الرسائل الجامعية خلال الفترة (2004 - 2012)، بنسبة (85%)، وكان العام (2010) أكثر الأعوام إيداعاً، بنسبة (12%) من مجموع الرسائل ككل.
- تناولت الرسائل الجامعية (24) مجالا موضوعيا، وحصل مجال الطب والعلوم الصحية على المرتبة الأولى بنسبة (15%)، يليه مجال التربية والتعليم بنسبة (13%)، وجاءت بقية المجالات مرتبة على التوالي: (لغات وآداب، ودين، وعلوم، وقانون، وإدارة، وهندسة، ومعلوماتية، وزراعة، وتاريخ، واقتصاد، وعلم نفس، وعلوم سياسية، ومحاسبة، وجغرافيا، وعلم اجتماع، وإعلام، وبيئة، وإحصاء، وآثار، وفلسفة، ورياضة، وسياحة). وفي ضوء النتائج: قدم البحث جملة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية:

تحليل - الرسائل الجامعية - المركز الوطني للمعلومات.

Abstract

This study aimed at analyzing the theses archived at the National Information Center in the Republic of Yemen. It adopted the descriptive analytical method, using the content analysis, as a tool for analyzing lists, bibliographic records and statistics imported from the National Information Center database to study the quantitative and qualitative characteristics of theses. The population and the sample of the study consisted of all the theses written in the period between 1980 and 2013. The study investigated six variables, namely, the university degree, type, language, country of study, year of approval and subject area. The findings of the study revealed that:

- The theses are the summary of knowledge production for graduate students in the Republic of Yemen which are approved by Yemeni, Arab and foreign universities. The number of the theses reached (10,000), of which (71%) were Master's theses, whereas (29%) are PhD theses; (72%) of the theses are also written by males, while (28%) were written by females.
- The majority of theses (60%) were written in Arabic language, while others (40%) were written in foreign languages; English came second with a means of (32%), followed by Russian language with a means of (4%) and French with a means of 1%.
- The theses were written in (59) countries; Yemen ranked first (49%), followed by Egypt (15%), Sudan (5%), Malaysia (4%) and India (4%).
- Most of the theses (85%) were archived during the period (2004-2012). Besides, 2010 was the year in which the biggest number of theses was archived with a means of (12%) of the total number of the theses.
- The theses were related to (24) subject areas; the field of medicine and health sciences ranked first with a means of (15%), followed by education with a means of (13%). The rest of the fields came in a row, respectively: Languages And Literature, Religion, Science, Law, Management, Engineering, Informatics, Agriculture, History, Economics, Psychology, Political Science, Accounting, Geography, Sociology, Media, Environment, Statistics, Archeology, Philosophy, Sport, Tourism. In the light of the findings, the study provided a set of suggestions and recommendations.

Keywords: Analysis; Theses; National Information Center

مقدمة البحث:

تتسابق الدول في مجال البحث العلمي، والإنتاج المعرفي، وتزداد حدة هذا السباق كلما ازدادت المخاطر والتحديات؛ حيث تسعى البلدان المتقدمة لإيجاد الحلول والمعالجات للمشكلات والتحديات التي تواجهها من خلال الدراسات والبحوث، ولذا تم تشييد الجامعات، والمراكز، وبرامج الدراسات العليا، وخصصت لها موازنات كافية، بل إن بعض الدول قد نجحت في تأسيس جامعات بحثية مستقلة، تتركز وظائفها في إنتاج المعرفة، وتطويرها بصورة مستمرة، خاصة مع ظهور التقدم التقني، وفي ظل ثورة المعلومات، والتدفق المعرفي الهائل، والنشر العلمي الكبير، والتحول الرقمي في مختلف العلوم والتخصصات.

وارتبط البحث العلمي منذ نشأته وحتى اليوم بمحاولات الإنسان الدائبة لمعرفة واستكشاف الحقائق وفهم القضايا والمشكلات بحثاً عن الحلول والمعالجات للأزمة للتعاطي معها.. ولقد أدركت المجتمعات الحديثة بأن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، وأن البحث العلمي دعامة أساسية للنماء والتطوير الاقتصادي والاجتماعي للدول وصولاً لتحقيق رفاهية شعوبها، ولذلك نجدها تولي اهتماماً كبيراً بالبحث العلمي وتوظيف أدواته وأساليبه في التعامل مع المشكلات التي تواجه المجتمع بصفة عامة، والاستفادة من نتائجه في رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج وتقييم كفاءة وفعالية تنفيذها. (الرويشان، 2013، 6).

ويُعد البحث العلمي هو المدخل الحقيقي لإنتاج المعرفة الجديدة، بالإضافة إلى ما سبق من العلوم، وهو "الطريق الأفضل إلى مواكبة العصر، في جميع الميادين، والجامعة هي المكان الذي يتوجه له طلبة الدراسات العليا، والأساتذة، والباحثون بغية النشر العلمي بجميع أشكاله، وتهدف البحوث التي تجري في الجامعات إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات العلمية". (الدوكالي، 2019، 49). كما تشكل المؤسسات الجامعية، والمراكز البحثية، والمعاهد والكليات والأكاديميات العلمية، المصادر الأساسية للمعرفة، إنتاجاً ونشراً وتطبيقاً، فهذه المؤسسات تنتج المعرفة من خلال البحث العلمي، وتنشرها بواسطة التدريس الجامعي، وتطبقها عند تحويلها إلى منتجات وخدمات مختلفة، تصب في خدمة المجتمع، وتحسين الحياة العامة، وتحقيق التنمية والتطور والازدهار للمؤسسات، وللأفراد، وللمجتمعات، وللأوطان.

وفي الجمهورية اليمنية؛ فقد سارعت الدولة إلى تأسيس وزارة مستقلة بالتعليم العالي والبحث العلمي، عام 1990، وتتكون من أربعة قطاعات، منها قطاع البحث العلمي والدراسات العليا، ويتولى عدداً من المهام والمسؤوليات، ومن أبرزها كما ورد في المادة (18)، من القرار الجمهوري رقم (139) لسنة 2010، "تنفيذ السياسات في مجال البحث العلمي، وتحديد أولويات البحث العلمي ومجالاته، ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بالبحث العلمي في ضوء أولويات واحتياجات التنمية الشاملة في الجمهورية، وتشجيع التأليف والنشر والترجمة للكتب المهمة ونتائج البحوث والدراسات والتقارير ذات العلاقة بقضايا التعليم العالي والبحث العلمي". (وزارة الشؤون القانونية، 2010). وشهد العام 1970 ميلاد أول جامعتين يمينيتين وهما جامعتا صنعاء وعدن، وشهد العام 1985 بداية انطلاق برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء، ونظراً لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، تأسست عدد من الجامعات الحكومية والأهلية، حتى وصل عددها ما يقارب (63) مؤسسة جامعية، أما برامج الدراسات العليا فقد "بلغ عدد برامج الماجستير للجامعات اليمنية (201) برنامج، و(41) برنامجاً للدكتوراه للعام الجامعي 2018/2019 (الخطيب A، 2020).

كما أصدرت الوزارة عدداً من التشريعات والقوانين والأنظمة الضابطة، ومنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2008، بشأن نظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية، ويهدف النظام وفقاً للمادة (3) منه، إلى توحيد الأسس والقواعد والإجراءات المنظمة لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية، بما يؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف الفرعية، ومنها: الإسهام في

حركة البحث العلمي وإثراء المعرفة الإنسانية، والاهتمام بالإضافات العلمية والتطبيقية والإبداع، واكتشاف الجديد، وإعداد الكفاءات العلمية المتخصصة في مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية، واقتراح المعالجات العلمية لقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والعمل على تأسيس برامج دراسات عليا متطورة ومواكبة التراكم المعرفي والتقدم التقني المتسارعين، بالإضافة إلى إتاحة الإنتاج العلمي المحلي للدراسات العليا وتيسيرها لتكون في متناول الباحثين والانفتاح على الإنتاج العالمي (وزارة الشئون القانونية، 2010).

ونظرا لأهمية مرحلة التعليم العالي والتأهيل العلمي؛ تعمل الجامعات الجيدة على فرز الصفوة من طلبتها، لتأهيلهم لبرامج الدراسات العليا، وفي هذه المرحلة تركز جميع الكليات في العالم على تدريب طلبتها لإتقان المهارات المختلفة حسب متطلبات كل كلية. (جان، 2010، 131). وفيما يتعلق بمخرجات الدراسات العليا لمؤسسات التعليم العالي، فهي متنوعة، يمكن تصنيفها إلى نوعين، الأول: مخرجات بشرية، وتتمثل في الخريجين المؤهلين في مختلف التخصصات التي تمد المجتمع بالكوادر الوطنية، والثاني: مخرجات علمية، وتتمثل في الإنتاج المعرفي (النظري والتطبيقي)، بما يشمل من رسائل الماجستير والدكتوراه، وأبحاث ودراسات وابتكارات، وأنشطة علمية متنوعة.

وتتمثل الرسائل والأطروحات الجامعية (الماجستير والدكتوراه) التي يقوم بها الباحثون والأكاديميون اليمنيون؛ واحدة من المكونات الرئيسية ضمن مجالات اهتمام المركز الوطني للمعلومات والمكتبات الجامعية والوطنية، باعتبارها مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات التي تضاف إلى سجل المعرفة الإنسانية؛ سواء فيما تتناوله من قضايا ومشكلات حاضرة، أو فيما تتوصل إليه من نتائج وتصورات للمعالجات المستقبلية. (المركز الوطني للمعلومات، 2013، 6).

ويعد المركز الوطني للمعلومات المستودع الأول لحفظ الرسائل الجامعية اليمنية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومع الجامعات؛ إذ يقوم الباحثون بإيداع رسائلهم العلمية لدى المركز فور حصولهم عليها من الجامعات اليمنية في الداخل، أو من الجامعات العربية والأجنبية بالخارج، غير أنه لا توجد دراسات محلية سابقة، تطرقت لحصر وتصنيف الرسائل الجامعية على المستوى الوطني، ومعرفة خصائصها، وملامحها، ومقارنتها بغيرها من نتائج الدراسات التي تناولت الرسائل العلمية في بلدان مختلفة.

ففي السعودية هدفت دراسة (أبو الخير، والقلش، 2018)، إلى رصد وتحليل الأطروحات المجازة بالجامعات السعودية، والمتاحة في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية بدار المنظومة، وهدفت دراسة (الجدعاني، 1432)، إلى الأرشفة الإلكترونية للرسائل الجامعية في مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، وفي تونس؛ هدفت دراسة (بن حفيظ، وآخرون، 2016)، إلى رصد الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية، وفي فلسطين؛ هدفت دراسة (الدجني، وآخرون، 2018)، إلى معرفة توجهات البحوث المعاصرة في مجال الإدارة التربوية، ورسم ملامح خارطة بحثية مقترحة لطلبة الدراسات العليا ورسائل الماجستير والدكتوراه في هذا المجال بجامعات محافظات غزة.

وفي الأردن هدفت دراسة (عبابنة، 2018)، إلى تحليل محتوى الرسائل الجامعية المجازة في الإدارة التربوية بالجامعة الأردنية خلال الفترة (2007 - 2016)، وركزت دراسة (جبران، وعطاري، 2013)، إلى تحليل بحوث الإدارة التربوية العربية المنشورة في بعض المجالات التربوية العربية في ضوء علم اجتماع المعرفة. وفي الكويت، هدفت دراسة (الرميضي، 2018)، إلى تحديد اتجاهات البحث التربوي في رسائل الماجستير في تخصصي أصول التربية والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة الكويت، وغيرها من الدراسات.

أما في اليمن - وبحسب علم الباحثين - فلا توجد دراسات محلية تطرقت لتحليل الرسائل الجامعية على المستوى الوطني، باستثناء بعض الدراسات التي تطرقت لموضوعات جزئية، كتقويم برامج أكاديمية، أو تقييم الاتجاهات البحثية لمجال، أو قسم علمي دون آخر، ومنها: دراسة (المسوري وآخرون، 2003)، والتي هدفت إلى ترتيب أولويات البحث التربوي كما يراها القادة التربويون في الجمهورية اليمنية، ودراسة (الزليل، 2010)، وهدفت إلى تقويم الرسائل العلمية في مناهج اللغة العربية وطرائق تدريسها في الجامعات اليمنية في ضوء أولويات البحث التربوي، ودراسة (الحدايبي وآخرون، 2014)، واقتصرت على تقويم برنامج الدكتوراه بقسم الإدارة والتخطيط التربوي.

وهناك دراسات أخرى؛ ركزت على خدمات المركز الوطني للمعلومات، كدراسة، (الخولاني، 2012)، والتي هدفت إلى تقديم صورة واضحة عن خدمات المعلومات التي يقدمها المركز الوطني للمعلومات للمستفيدين، من خلال تحليل هذه الخدمات، والتعرف على نقاط القوة والضعف فيها، بالإضافة إلى تحليلها من خلال القائمين على هذه الخدمات والمستفيدين منها، دون أن تتطرق الدراسة لخصائص الرسائل الجامعية، ولسد هذه الفجوة في الدراسات المحلية، يأتي البحث الحالي، لتسليط الضوء على جزء مهم من البحث العلمي في اليمن، من خلال تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المجازة من الجامعات اليمنية والعربية والأجنبية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية، للتعرف على خصائصها، وسماتها، وملامحها، وفقاً لعدد من المتغيرات، كالدرجة العلمية، والنوع، واللغة، وبلد التخرج، وسنة الإقرار، ومعرفة أكثر المجالات الموضوعية، وأقلها اهتماماً، وغيرها، حتى يتمكن صناع القرار، ومسؤولو السياسة التعليمية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من تصحيح مسار البحث العلمي والدراسات العليا في اليمن، وتوجيه المؤسسات البحثية والباحثين؛ بما يحقق جودة الموضوعات البحثية، والرسائل الجامعية، وخدمة المجتمع، وتلبية احتياجات التنمية الشاملة والمستدامة.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث الحالي في غياب الثقافة العلمية، وجهل المجتمع المحلي بالإنتاج المعرفي اليمني؛ فعلى الرغم من وجود إنتاج معرفي غزير في اليمن، غير أنه ليس معروفاً من حيث الكم، ناهيك عن معرفة جودته، وجدواه، وبإمعان النظر حول الرسائل الجامعية، "والتي تمثل جميعها ثروة علمية وقومية بما تتضمنه من دراسات ونتائج وحلول للمشكلات والمعوقات القائمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، غير أن هذه الثروة لا تلقى الاهتمام والاستفادة منها،

خاصة في مؤسسات التعليم العالي المختلفة، وكذا الوزارات، والمصالح، والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص". (العبيدي، 2008، 1).

كما لا يوجد اهتمام كاف من حيث الجمع والتصنيف والترتيب والأشقة والتوثيق والنشر؛ فحتى اليوم لا يوجد سوى بيبليوغرافية المركز الوطني للمعلومات (1999 - 2013) ودليل الرسائل الجامعية الصادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (1962 - 2007) ودليل الرسائل العلمية لجامعة صنعاء (1985 - 2008) كما لا توجد أدلة وفهارس بالرسائل الجامعية، ولا تنشر الجامعات اليمنية رسائلها على مواقعها الإلكترونية، ولا يتوفر مراصد ولا كشافات علمية، ولا توجد قواعد بيانات شاملة وحديثة، على مستوى الجامعات، وعلى المستوى الوطني.

كما توجد حلقة مفقودة بين صناع القرار والمؤسسات البحثية؛ فلا المؤسسات الحكومية والخاصة على علم كاف بما يتوفر من الإنتاج المعرفي المحلي، ولا المؤسسات البحثية قادرة على تسويق منتجاتها المعرفية لدى السلطة من جهة، ولدى المؤسسات الإنتاجية والخدمية (الحكومية والخاصة) من جهة أخرى... وبالتالي يظل الإنتاج المعرفي غير معلوم داخليا وخارجيا، ولا يستفاد منه في التنمية وخدمة المجتمع. ولذا تلجأ الحكومة والقطاع الخاص إلى الخبرات والاستشارات العربية والأجنبية بدلا من الخبرات العلمية المحلية، ناهيك عن تكرار الدراسات السابقة، واستنساخها من قبل الباحثين الجدد من طلبة الدراسات العليا، بسبب ضعف الثقافة العلمية لديهم، وعدم إلمامهم بشكل جيد بالموضوعات المبحوثة سابقا، وعشوائية وتعدد الجهات المبتعثة للدارسين في الخارج.

وباستقراء الأدب السابق، واستنادا إلى خبرة الباحثين، ومعايشتهم لواقع الحال، بحكم موقعهم الوظيفي في الجامعات تبين قلة الدراسات والبحوث التي تطرقت لتحليل الرسائل الجامعية بالجمهورية اليمنية، وحصره وتصنيفه بالدراسة والتحليل على المستوى الوطني، ومن هنا تولدت فكرة البحث الحالي، وتحددت مشكلته، في السؤال الرئيس الآتي:

ما تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية؟

وانبثق منه ثلاثة أسئلة فرعية، وهي كالآتي:

- 1 - ما مفهوم الرسائل والأطروحات الجامعية؟ وما أبرز خصائصها؟
- 2 - ما ملامح المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية؟
- 3 - ما تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية، وفقا للمتغيرات الآتية: (الدرجة العلمية، والنوع، واللغة، وبلد التخرج، وسنة الإقرار، والمجال الموضوعي)؟

أهمية البحث:

- 1 - استخلاص مفهوم الرسائل والأطروحات الجامعية، وتحديد أبرز خصائصها.
- 2 - تقديم نبذة تعريفية عن أبرز ملامح المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية.
- 3 - تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات باليمن، وفقا لعدد من المتغيرات، أبرزها: (الدرجة العلمية، والنوع، واللغة، وبلد التخرج، وسنة الإقرار، والمجال الموضوعي).

- 4 - التعريف بجزء كبير من الإنتاج المعرفي اليمني لصناع القرار، وللمؤسسات، والباحثين محليا ودوليا.
- 5 - تزداد أهمية البحث من خلال النتائج المتوقعة، والتوصيات المقترحة للجهات ذات العلاقة.
- 6 - إثراء المكتبة المحلية والعربية بدراسة حديثة عن تحليل الرسائل الجامعية الموثقة وفقا لعدد من البيانات والمتغيرات الببليوغرافية المختلفة.

أهداف البحث:

- 1 - التعرف إلى مفهوم الرسائل والأطروحات الجامعية، وتحديد أبرز خصائصها.
- 2 - التعرف إلى أبرز ملامح المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية.
- 3 - تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات، وفقا للمتغيرات الاتية: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي).

مصطلحات البحث:

- الرسائل والأطروحات الجامعية:

الرسالة أو الأطروحة الجامعية هي عبارة عن حصيلة جهد علمي يقوم به الباحث في الجامعات للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 3). كما تعرف الرسائل الجامعية، بأنها: رسائل الماجستير والدكتوراه التي يعدها طلبة الدراسات العليا، بوصفها متطلبا أساسيا لاستكمال البرنامج، وذلك بعد صدور الموافقة على الخطة البحثية من المجالس العلمية. (جامعة الإمام، 2017، 7).

وتعرف الرسائل الجامعية إجرائيا، بأنها: ذلك الإنتاج العلمي لطلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، والمجازة من الجامعات اليمنية وغيرها، والمودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية.

- المركز الوطني للمعلومات:

مؤسسة حكومية يمنية أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم (155) لسنة 1995م، ومقره العاصمة صنعاء، ويتبع رئاسة الجمهورية، ويتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، ويهدف إلى "بناء وتطوير وإدارة نظام وطني متكامل للمعلومات، يربط بين مراكز المعلومات في مختلف القطاعات وينسق فيما بينها ضمن شبكة وطنية يتم من خلالها توفير البيانات والمعلومات لمختلف القطاعات وأصحاب الاهتمام وصانعي القرار، بما يساعد على إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتطوير الخطط والبرامج والسياسات في شتى المجالات بما يرفع مستوى الكفاءة والفعالية الإدارية والتنظيمية والأنشطة العلمية والإنتاجية بمختلف أنواعها ومجالاتها في الجمهورية" (وزارة الشؤون القانونية، 1999).

حدود البحث:

اقتصرت الحدود الموضوعية للبحث على تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات، والتي تمت إجازتها من الجامعات اليمنية بالداخل والجامعات العربية والأجنبية

بالخارج، واقتصرت الحدود البشرية على الباحثين من طلبة الدراسات العليا، ممن حصلوا على درجتي الماجستير والدكتوراه، وعددهم مساويا لعدد الرسائل العلمية، واقتصرت الحدود الزمنية على الفترة التي تم خلالها اقرار تلك الرسائل، وتمتد بين: (1980 – 2013)، وأجري البحث الحالي في النصف الأول من العام 2020.

منهجية البحث وأدواته ومجتمعه وعينته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف تحليل الرسائل الجامعية اليمنية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات، ويعد هذا المنهج مناسباً لوصف الظاهرة المدروسة، إضافة إلى أن البحث الحالي يعد نشاطاً علمياً، ويبحثاً نظرياً ومكتبياً، وينسجم مع مفهوم البحث العلمي، كما عرفه أحد المفكرين العرب، بأنه "كافة الأنشطة العلمية التي يقوم بها الباحثون، والتي تشمل القيام بالدراسات العلمية النظرية، أو الميدانية، أو النظرية الميدانية". (فراج، 2014، 153).

واستخدم أسلوب تحليل المضمون، كأداة لتحليل القوائم والتسجيلات الببليوغرافية والإحصائيات المستوردة من قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات، لدراسة الخصائص الكمية والنوعية للرسائل الجامعية، وتكون مجتمع البحث وعينته من جميع الرسائل والأطروحات الجامعية للفترة (1980 – 2013)، وبلغ عددها (10000) عشرة آلاف رسالة وأطروحة، وتضمنت ستة متغيرات، وهي: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي).

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

إجابة السؤال الأول:

إجابة السؤال الأول: ونصه: ما مفهوم الرسائل والأطروحات الجامعية؟ وأبرز خصائصها؟ وللإجابة على السؤال، تم استقراء الأدبيات، وتم استخلاص الآتي:

مفهوم الرسائل والأطروحات الجامعية:

تعرف الرسائل الجامعية، بأنها: عبارة عن عمل علمي يتقدم به الطالب للحصول على درجة علمية معينة تحت إشراف أساتذة يمثلون مراجع في تخصصاتهم، وتخضع هذه الرسائل لعمليات تمحيص متعاقبة منذ أن تكون فكرة في رأس الطالب حتى تتحول إلى مخطط فعمل متكامل (العصيمي، 2010، 228).

وتعد الرسائل والأطروحات الجامعية من أهم مكونات الإنتاج المعرفي على المستوى الدولي، إضافة إلى بقية مكونات الإنتاج المعرفي الأخرى، والمتمثلة في الكتب، والأبحاث والدراسات المنشورة في المجالات والمؤتمرات العلمية، والترجمات، والمخطوطات، والابتكارات العلمية والتقنية، وبراءات الاختراع، وغيرها. وتعد الرسائل والأطروحات الجامعية أبرز مخرجات الدراسات العليا، بالجامعات، والأكاديميات، والمراكز العلمية، وتعرف الدراسات العليا، وفقاً للمادة: (2)، من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (28)، لسنة 2003، بشأن البعثات والمنح الدراسية في الجمهورية اليمنية، بأنها: "الدراسة التالية للدراسة الجامعية بقصد الحصول على الدبلوم العالي أو الماجستير أو الزمالة أو الدكتوراه. (وزارة الشؤون القانونية، 2010).

كما تشكل الرسائل الجامعية مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات التي تضاف إلى سجل المعرفة الإنسانية؛ سواء فيما تتناوله من قضايا ومشكلات حاضرة، أو فيما تتوصل إليه من نتائج وتصورات للمعالجات المستقبلية. (المركز الوطني للمعلومات، 2013، 6). وتمنح من قبل مؤسسات أكاديمية معترف بها، ولجان علمية متخصصة، وفقا لمجموعة من الضوابط والمعايير الواضحة والمعلنة، يقوم بإعدادها غالبا طلبة الدراسات العليا، وبموجبها يحصل الطلبة على درجات علمية مرموقة، وتعرف بالماجستير والدكتوراه.

وتعد الأطروحات الجامعية (ماجستير/ دكتوراه) نمطا من أنماط أوعية المعرفة، كما تعد من أهم المصادر المعلوماتية الأولية التي لا غنى عنها للمهتمين في كافة مجالات البحث العلمي، سواء في العلوم الطبيعية أو العلوم التطبيقية، أو في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وهناك تسميتان للرسائل الجامعية التي تمنحها الجامعات العربية والأجنبية هما الأطروحة أو الرسالة، وأيا كانت التسمية فجميعها تشير إلى نفس المعنى، والواقع أن هناك من الضمانات ما يؤهل الرسائل الجامعية نظريا لأن تكون إسهاما علميا وإضافة حقيقية لرصيد المعرفة المتخصصة، فعادة ما يقوم بإعداد هذه الرسائل طلبة البحث العلمي وتعتبر من ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه. (العبيدي، 2008، 1)

كما تمتاز الأبحاث العلمية، والرسائل الجامعية بمعالجة موضوعات يتم اختيارها بطريقة موضوعية محددة، وتتم باستخدام مناهج البحث العلمي بعد إجازة مشروع الرسالة العلمية، والموافقة عليه من قبل القسم العلمي، وتشترط الجامعات أن يكون العمل المقدم للحصول على الدرجة العلمية فيه إسهام علمي، وإضافة جديدة إلى المعرفة، كما يجب أن تخرج الرسائل بشكل مميز منهجيا وبحثيا بما يعكس اهتمامات الحقل وتطلعاته. (العصيمي، 2010، 228).

فالرسالة في الجامعات الأوروبية هي الأساس في الحكم على أهلية الطالب لدرجة الماجستير أو الدكتوراه؛ بينما تشكل في الجامعات الأمريكية جزءاً من المتطلبات الدراسية اللازمة للحصول على الدرجة العلمية، ودائماً ما تتم أطروحات الدراسات العليا بإشراف أساتذة جامعيين يمثلون قمة التمكن العملي في تخصصاتهم، هذا بالإضافة إلى أن الموضوعات التي يقع عليها الاختيار للبحث عادة ما تكون محددة، ومتخصصة بحيث تستلزم معالجة متعمقة لمشكلة علمية كانت أم إنسانية، اعتماداً على المناهج والطرق العلمية المناسبة التي يقرها الوسط العلمي، مما يكفل لها الانتهاء إلى نتائج جديدة غير مسبوقة. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 3)

مميزات الرسائل الجامعية:

تتميز الرسائل الجامعية، وهي من إعداد طلبة الدراسات العليا بالمؤسسات العلمية، بمميزات عديدة يمكن تلخيصها كما ورد في (الجدعاني، 1432، 28)، بالآتي:

- تعد مصادر معلومات أولية غير منشورة.
- تمثل إسهامات جديدة، وإضافة علمية إلى رصيد المعرفة الإنسانية.

- غالبا ما تكون تحت إشراف أساتذة من ذوي الكفاءة، والخبرة والمكانة العلمية الرفيعة في حقل الاختصاص مما يكسبها أهمية خاصة، من حيث رسالتها وصياغتها وقيمتها العلمية.
 - تعتمد على استخدام المناهج، والطرق العلمية، والتحليل المتعمق للمعلومات، وتفسير النتائج، وتقديم الحلول والمقترحات المناسبة.
 - تمثل رسائل الدكتوراه إسهاما علميا أكثر فاعلية، وتميزا من رسائل الماجستير على اعتبار أن طالب الدكتوراه قد اكتسب من الخبرة ما يؤهله لإنجاز رسالته بشكل أفضل بعد إكماله رسالة الماجستير وممارسته للبحث العلمي.
 - أن الكثير من هذه الأعمال تجد طريقها للنشر بشكل متكامل ومختصر لأجزاء من الرسالة.
 - تساعد الباحثين وصناع القرار والمجتمع من معرفة ما تم إنجازه في حقول المعرفة من بحوث، ودراسات والإفادة من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات في المجال الذي تغطيه.
 - تمثل نتاجا فكريا أكاديميا ذا قيمة خاصة باعتبارها خلاصة فكر نخبة متميزة من المجتمع.
- ولذلك فإن الأطروحات الجامعية تعد من أرقى الأعمال العلمية التي يتقدم بها الباحثون الذين اتجهوا طريق الدراسات العليا وانخرطوا في دروب البحث العلمي في أي مجتمع من المجتمعات... كما تعد من أكثر الأعمال العلمية التزاما بأصول البحث العلمي وضوابطه، وتستمد الرسائل الجامعية هذا الرقي والالتزام من صرامة الإجراءات التي تتخذها السلطات الجامعية لإجازتها؛ حيث يشترط أن تكون الرسالة مبتكرة، وأن تسهم بإضافة علمية جديدة لرصيد المعرفة في مجال اهتمامها. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 4-5).

وفي ضوء ما سبق؛ يتضح مدى أهمية الرسائل الجامعية بوصفها جزءا أساسيا من الإنتاج المعرفي للمؤسسات الأكاديمية، والمراكز البحثية، وهي نتاج لطلبة الدراسات العليا بمرحلتي الماجستير والدكتوراه، ويشرف عليها أساتذة متخصصون، وتشكل لجان علمية لمناقشتها، وإقرارها وإجازتها، ولها معايير وضوابط يلتزم الباحثون بها، ومنها ما تطبع وتشر على نفقة المؤسسات والمراكز والمعاهد، ويتم تداولها بين الجامعات محليا وعالميا.

إجابة السؤال الثاني:

إجابة السؤال الثاني: ونصه: ما ملامح المركز الوطني للمعلومات؟ وللإجابة على السؤال، تم استقراء أدبيات المركز، من قرار الإنشاء، وبعض المصادر المستقاة من الموقع الإلكتروني للمركز، للتعرف على نشأته، وأهدافه، ومهامه واختصاصاته، وإنجازاته، ومشروعاته التطويرية، وفيما يلي استعراضا موجزا لإجابة السؤال كالآتي:

نشأة المركز الوطني للمعلومات:

أنشئ المركز الوطني للمعلومات بموجب القرار الجمهوري رقم (155) لسنة 1995م، والمعدل بالقرار الجمهوري رقم (244) لسنة 1998م، وبالقرار الجمهوري رقم (412) لسنة 1999م. نص القرار في المادة (1) منه، على أن ينشأ مركز يسمى (المركز الوطني للمعلومات، مقره العاصمة صنعاء،

ويتبع رئاسة الجمهورية). ونصت المادة (2)، على أن يتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية وتكون له ذمة مالية مستقلة. (وزارة الشؤون القانونية، 1999). كما يوجد للمركز إلى جانب مكتبه الرئيسي في العاصمة صنعاء، أربعة مكاتب تنسيق في خمس محافظات وهي: عدن، تعز، إب، ذمار. (رئاسة الجمهورية 1، ب.ت).

أهداف المركز ومهامه واختصاصاته:

يهدف المركز بصورة عامة؛ وفقا للمادة (4)، من القرار (155) لسنة 1995، إلى بناء وتطوير وإدارة نظام وطني متكامل للمعلومات، يربط بين مراكز المعلومات في مختلف القطاعات وينسق فيما بينها ضمن شبكة وطنية يتم من خلالها توفير البيانات والمعلومات لمختلف القطاعات وأصحاب الاهتمام وصانعي القرار، بما يساعد على إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتطوير الخطط والبرامج والسياسات في شتى المجالات بما يرفع مستوى الكفاءة والفعالية الإدارية والتنظيمية والأنشطة العلمية والإنتاجية بمختلف أنواعها ومجالاتها في الجمهورية، ويتولى المركز في سبيل تحقيق أهدافه، كما ورد في المادة (5)، ممارسة المهام والاختصاصات الآتية: (وزارة الشؤون القانونية، 1999).

- 1 - توفير القواعد الرئيسية من البيانات والمعلومات على المستوى الوطني عن طريق جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وحفظها وتحليلها بمختلف أشكالها وأوعيتها ومصادرها ومتابعة انتظام تدفقها وتحديثها واسترجاعها وبثها.
- 2 - وضع أسس ومعايير موحدة لمختلف العمليات الفنية لمعالجة البيانات والمعلومات لتبادلها على المستوى الوطني.
- 3 - إنشاء نظام متكامل للخدمات المعلوماتية عن طريق البث الانتقائي للمعلومات للباحثين والمهتمين وصانعي القرار والرد على الاستفسارات وفقا للسياسات والإجراءات المنظمة لذلك والتي يضعها المركز.
- 4 - إجراء المسوحات والأبحاث والدراسات المتعلقة بمصادر وأنظمة المعلومات داخل وخارج الجمهورية.

إدارة المركز:

يدير المركز وفقا للمادة (6) من القرار الجمهوري رقم (155) لسنة (1995)، من مجلس الأمناء، ورئيس المركز، ويتألف المجلس وفقا للمادة (7) من رئيس وستة أعضاء من بينهم رئيس المركز يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة ويصدر بتسميتهم قرار جمهوري. وبحسب المادة (8) فإن المجلس هو السلطة العليا للمركز وله الصلاحيات الكاملة في الإشراف والتوجيه، ورسم السياسات واعتماد الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف المركز ضمن حدود القوانين واللوائح والقرارات النافذة. أما رئيس المركز، فنصت المادة (13)، بأن يعين من ذوي الكفاءة والاختصاص، وأن يكون رئيس المركز بدرجة (وزير) ويصدر بتعيينه قرار جمهوري، ويُعد رئيس المركز مسئولاً مسئولية مباشرة عن مجمل أنشطة المركز أمام المجلس ورئيسه. وجاء في المادة (14) بأن يعين نائب رئيس المركز من ذوي

الكفاءة والاختصاص ويكون بدرجة نائب وزير ويصدر بتعيينه قرار جمهوري بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء (وزارة الشؤون القانونية، 1999).

حرص المركز الوطني للمعلومات ضمن مساعيه الرامية لدعم البحث العلمي بشكل عام وللجهود العلمية بشكل خاص - على الاهتمام بالإنتاج المعرفي وبناء النظم والآليات الكفيلة بتأمين تنميته وحفظه وتيسير سبل الوصول إليه وتهيئته بالصورة المناسبة التي تضي باحتياجات المستفيدين. ومثلت الرسائل والأطروحات الجامعية (الماجستير والدكتوراه) التي يقوم بها الباحثون والأكاديميون اليمنيون؛ واحدة من المكونات الرئيسة ضمن مجالات اهتمام المركز؛ ولذا فقد عمل المركز بالتعاون مع كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف الجامعات اليمنية على وضع نظام إداري ثابت لتنظيم حصول المركز على نسخ منتظمة (ورقية وإلكترونية) من الأبحاث والرسائل والأطروحات الجامعية التي يتم اعدادها من قبل الباحثين والدارسين في مستويات الماجستير والدكتوراه داخل اليمن وخارجها. (الرويشان، 2013، 6)

إنجازات المركز ومشروعاته التطويرية:

حقق المركز الوطني للمعلومات عددا من الإنجازات، ووضع خطط استراتيجية لبعض المشروعات التطويرية الطموحة في مجال عمله، ويمكن استعراض أبرز الإنجازات فيما يلي :

- أولا : قام المركز بتطوير نظام المكتبة الرقمية وهو نظام إلكتروني متكامل لإدارة وتنظيم حفظ ومعالجة واسترجاع هذا المحتوى المهم من الرسائل والأطروحات الجامعية، ويجري في إطار هذا النظام استيعاب ما يتم إيداعه منها أولا بأول. يدعم النظام الإلكتروني نظم النفاذ والاطلاع الإلكتروني عن بعد مما يجعله متاحا وميسرا أمام مختلف الجهات المستفيدة في الجمهورية، وبالتالي توفير مرونة عالية للقيام بعمليات البحث والاسترجاع والإتاحة لهذا الرصيد العلمي والمعرفي المهم. كما يقوم المركز بالنشر الإلكتروني للمخصصات هذه الرسائل والأطروحات من خلال موقعه على شبكة الإنترنت www.yemen-nic.info. (الرويشان، 2013، 7)

- ثانيا: أصدر المركز بيبليوغرافية الرسائل والأطروحات الجامعية 2013م، كتسهيل آخر يقدمه المركز للتعريف بما هو متاح لديه من الرسائل والأطروحات الجامعية؛ وبالتالي توسيع الاطلاع على هذا الرصيد المتنامي من هذا المحتوى النوعي من الدراسات والرسائل والأطروحات الجامعية، ولتكون هذه البيبليوغرافية بمثابة دليل مرجعي سهل التداول ويحقق مرونة اكبر في آليات تبادل المعلومات البحثية مع مختلف الجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية وأطراف الاهتمام الأخرى من مؤسسات وباحثين ومهتمين. (الرويشان، 2013، 7)

وأما عن المشروعات التطويرية " فإن النهوض بالواقع المعلوماتي من نقطة بناء الأساس يستلزم تركيز الجهود والإمكانات الوطنية لإعطاء مجال المعلومات دفعة الانطلاق الرئيسة الأولى، والتي لا تتحقق إلا من خلال إقامة البنى التحتية الأساسية اللازمة لتأمين شروط ومستلزمات بناء نظام وطني متكامل للمعلومات، وإيجاد قطاع معلوماتي يستند على قاعدة راسخة وسليمة. وحتى يتم وضع دفعة الانطلاق الأولى في سياقها العلمي المستجيب لأولويات النهوض بالواقع المعلوماتي الراهن؛ فإن

المركز الوطني للمعلومات يسعى إلى تنفيذ عدد من المشروعات الأساسية التي تمثل ركائز مهمة للبنية التحتية للمعلوماتية والتي يتطلع المركز لدعمها والإسهام في تمويلها من قبل شركاء التنمية لتصبح واقعا ملموسا يدفع بتحقيق تنمية معلوماتية ترفد التنمية الشاملة في اليمن". وفي هذا السياق؛ فقد وضعت إدارة المركز خططا أولية لتنفيذ عددا من المشروعات التطويرية المستقبلية، يمكن ذكرها كما ورد في (رئاسة الجمهورية 2، ب. ت) كالآتي: (مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات - مشروع الاستراتيجية الوطنية للمعلومات - مشروع نظام المعلومات الجغرافية الشامل - مشروع وحدة دعم صناعة القرار - مشروع المكتبة اليمنية الإلكترونية - مشروع معهد المعلوماتية، وغيرها).

إجابة السؤال الثالث:

للإجابة على السؤال الثالث، والذي نصه: ما تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية، وفقا للمتغيرات الآتية: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي)؟ اعتمد البحث على التسجيلات الببليوغرافية الصادرة عن المركز الوطني للمعلومات بصنعاء، عام 2013، باعتباره أحدث إصدار، وأكثر شمولية، حيث تضمن (10000) رسالة، على الرغم من وجود دليل آخر صادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، إلا أنه كان أقل من حيث عدد الرسائل المصنفة والتي بلغ عددها (5902)، وتاريخ صدوره، والذي كان عام 2008، وبالتالي اعتمد البحث الحالي على تسجيلات ببليوغرافيا المركز الوطني للمعلومات، كما استفاد البحث من دليل المجلس الأعلى لتخطيط التعليم 2008 في عمليات المقارنة والتحليل والتفسير والتوصيات، وبعد استقراء ما سبق؛ وتحليل البيانات، توصل البحث إلى جملة من النتائج، وتتلخص في وجود إنتاج معرفي غزير ووافر لطلبة الدراسات العليا بالجمهورية اليمنية، ويتمثل في مجموع الرسائل الجامعية، والتي تمت اجازتها من جامعات محلية وعربية واجنبية، خلال عقود من الزمن، وتمثل ثروة معرفية لا يستهان بها، وبلغ ما تم إيداعه لدى مكتبة المركز الوطني للمعلومات فقط، من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه حتى مطلع العام (2013م) ما يزيد عن عشرة آلاف رسالة وأطروحة في مختلف المجالات العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفيما يلي استعراض إجابة السؤال الثالث، وفقا للمتغيرات: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي)، وذلك على النحو الآتي:

- الدرجة العلمية:

تتوزع الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات باليمن، وفقا للدرجة العلمية إلى فئتين، وهما الماجستير والدكتوراه، كما في الجدول الآتي:

جدول (2): توزيع الرسائل الجامعية حسب الدرجة العلمية (ماجستير - دكتوراه)

م	الدرجة	العدد	النسبة
1	ماجستير	7139	71.39
2	دكتوراه	2861	28.61
	مجموع	000,10	% 100

يتضح من الجدول (2) غلبة الماجستير على الدكتوراه حتى العام (2013)، وهذا طبيعي، حيث إن معظم برامج الدراسات العليا عادة تبدأ بالماجستير ثم الدكتوراه، فبرامج الماجستير هي الأسبق دائماً، غير أنه لم يتم حصر وتصنيف الرسائل الجامعية بعد (2013)، وإلى اليوم، ولا توجد قاعدة بيانات دقيقة وشاملة حولها، لا في المركز الوطني للمعلومات، ولا في قطاع البحث العلمي، ومن المتوقع أن يصل عددها حتى منتصف عام (2020) ما يقارب (16000) رسالة وأطروحة جامعية تقريباً.

- النوع:

على الرغم من عدم تضمين قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات متغير النوع (الجنس)، عند تصنيف الرسائل الجامعية، وفقاً لبيبلوغرافيا 2013، غير أن البحث الحالي قد تضمن هذا المتغير المهم، والجدول (3) يوضح ذلك:

جدول (3): توزيع الرسائل الجامعية حسب النوع (ذكور - إناث)

م	الجنس	العدد	النسبة
1	ذكور	7,174	72%
2	إناث	2,826	28%
	مجموع	10000	100%

يتبين من الجدول (3) غلبة الذكور على الإناث؛ حيث بلغ عدد الرسائل العلمية للذكور (7174) رسالة، بنسبة (72 %)، مقابل (2826) رسالة للإناث، وبنسبة (28 %)، وهذه نتيجة طبيعية، حيث إن هناك تفاوتاً واضحاً في فرص الالتحاق بالتعليم عموماً، وبالدراسات العليا بوجه خاص، لصالح الذكور، ويعود السبب في ذلك إلى قصور السياسة التعليمية، والتفاوت الموجود في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث، والريف والحضر، حيث إن التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي في اليمن يتسم بالقصور، وعدم المساواة بين المحافظات والمدن والقرى، والتجمعات السكانية المختلفة، كما تواجه الفتاة اليمنية صعوبات بالغة في الالتحاق بالتعليم، إضافة إلى الفقر، وضعف دخل الأسرة، وتحمل الفتاة أحياناً مسؤولية إعالة الأسرة، كما أن الأعراف والتقاليد الاجتماعية، لا تزال تشكل قيوداً على تعليم الفتاة، في مناطق كثيرة، ناهيك عن صعوبات المواصلات والتنقل والمخاوف الأمنية، وندرة المساكن الجامعية للفتيات، وغيره.

- اللغة:

دونت الرسائل الجامعية اليمنية بأكثر من لغة، ويمكن توزيعها إلى فئتين، وهما اللغة العربية واللغات الأجنبية، كالآتي:

جدول (4): توزيع الرسائل الجامعية بحسب اللغة (العربية والأجنبية)

م	اللغة	العدد	النسبة
1	العربية	5956	60%
2	الأجنبية	4044	40%
	مجموع	10000	100%

يتضح من الجدول (4) أن اللغة العربية هي أكثر اللغات التي دونت بها معظم الرسائل الجامعية اليمنية، حيث بلغ عدد الرسائل الجامعية المكتوبة بالعربية ما يعادل (5956)، وبنسبة (60%) تقريباً،

وهذا شيء طبيعي حيث إن ما يعادل (60%) من حملة الماجستير والدكتوراه هم من خريجي الجامعات اليمنية، إضافة إلى المبتعثين إلى الدول العربية. كما يمكن تصنيف الرسائل الجامعية بحسب جميع اللغات، كالآتي:

جدول (5): توزيع الرسائل الجامعية بحسب اللغة (جميع اللغات)

اللغة	العدد	اللغة	العدد
العربية	5956	العربية + الإنجليزية	15
الإنجليزية	3218	الإنجليزية + الصينية	12
الروسية	404	السلوفاكية	3
الفرنسية	127	الإنجليزية + الفرنسية	2
الصينية	71	المجرية	2
البulgارية	32	الإنجليزية + البلغارية	1
الألمانية	30	التركية	1
الإيطالية	24	العربية + الإنجليزية + الفرنسية	1
الأسبانية	22	العربية + الإنجليزية	1
التشيكية	22	الفارسية + الإنجليزية	1
البولندية	19	الهندية	1
الفارسية	18	اليونانية	1
الرومانية	16	
الإجمالي	10,000		

تعددت اللغات التي دونت بها الرسائل والأطروحات، إذ تجاوزت أكثر من (18) لغة؛ حصلت اللغة العربية على المرتبة الأولى بواقع (5956)، ونسبة (60%) تقريبا، وهذا شيء طبيعي حيث إن ما يعادل (60%) من حملة الماجستير والدكتوراه هم من خريجي الجامعات اليمنية، إضافة إلى المبتعثين إلى الدول العربية.

وجاءت الإنجليزية بالمرتبة الثانية، بواقع (3218)، ونسبة (32%)، ويعود السبب في ذلك إلى أن اللغة الإنجليزية هي لغة عالمية، ومعتمدة في معظم الجامعات حول العالم، وخاصة في أمريكا وكندا وأوروبا وآسيا، إلى جانب اللغات الأم في معظم البلدان. وحصلت اللغة الروسية على المرتبة الثالثة، بواقع (404)، ونسبة (4%)، وهذا ليس غريبا، حيث يوجد تعاون وثيق بين الجامعات اليمنية والروسية، كما أن الاتحاد السوفيتي سابقا كان من أوائل الدول التي استقطبت الدارسين العرب، بمن فيهم الطلبة اليمنيين.

كما جاءت اللغة الفرنسية في المرتبة الرابعة، بواقع (127) رسالة، ونسبة تزيد عن (1%)، وتوزعت البقية بين اللغات العالمية الأخرى - مرتبة تنازليا - كما يأتي: (البلغارية - الألمانية - الإيطالية - الأسبانية - التشيكية - البولندية - الفارسية - الرومانية - السلوفاكية - المجرية - التركية - الهندية - اليونانية)، وعدد قليل جدا من الدراسات كتبت بأكثر من لغة، وهي اللغات الأقل شهرة في العالم.

إن هذا التشتت اللغوي للأطروحات الجامعية للدارسين اليمنيين في معظم لغات العالم إنما يدل على مدى إقبال الدارسين اليمنيين على طلب العلم في أي مكان من العالم، وقد اكتسبوا الخبرات واللغات في أكثر من سبعين بلداً. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 12).

- بلد التخرج:

تتوزع الرسائل الجامعية على عدد من البلدان العربية والأجنبية، غير أن معظم الرسائل الجامعية هي إنتاج محلي، يعود للجامعات اليمنية، وفيما يأتي توضيح ذلك:

جدول (6): توزيع الرسائل الجامعية بحسب بلد التخرج

م	الدولة	العدد	م	الدولة	العدد	م	الدولة	العدد
1	اليمن	4879	21	تونس	28	41	النمسا	2
2	مصر	1495	22	بولندا	27	42	أسبانيا	2
3	السودان	535	23	جمهورية التشيك	27	43	أندونيسيا	2
4	ماليزيا	423	24	أوكرانيا	27	44	الإمارات العربية المتحدة	2
5	الهند	400	25	باكستان	24	45	كندا	1
6	روسيا الاتحادية	339	26	كوبا	23	46	أستراليا	1
7	العراق	307	27	إيران	20	47	ليبيا	1
8	المغرب	233	28	هولندا	19	48	بنجلاديش	1
9	الأردن	205	29	رومانيا	17	49	نيجيريا	1
10	سوريا	149	30	أذربيجان	15	50	الصومال	1
11	الصين	148	31	اليابان	9	51	سلطنة عمان	1
12	الجزائر	133	32	كوريا الجنوبية	8	52	أثيوبيا	1
13	السعودية	125	33	المجر	7	53	جمهورية تشوسلوفاكيا	1
14	المملكة المتحدة	77	34	لبنان	6	54	فلسطين	1
15	المانيا	60	35	تركيا	5	55	بلجيكا	1
16	فرنسا	54	36	مالدافيا	4	56	البرتغال	1
17	الولايات المتحدة الأمريكية	46	37	السويد	4	57	الدانمارك	1
18	بلغاريا	33	38	تشوسلوفاكيا	4	58	بيلاروسيا	1
19	إيطاليا	30	39	كازاخستان	3	59	اليونان	1
20	روسيا البيضاء	29	40	أوزبكستان	2		
	إجمالي	10,000						

- تتوزع الرسائل الجامعية وفقاً لبلد التخرج على (59) بلداً، واحتلت اليمن المرتبة الأولى، حيث كان نصف عدد الرسائل الجامعية تقريباً، هي من مخرجات الجامعات اليمنية، بواقع (4879) رسالة، ونسبة (49%) تقريباً، أي ما يعادل النصف تقريباً، وهذا شيء طبيعي حيث إن فرص الابتعاث للخارج محدودة، وعدد المنح الدراسية لم تكن كافية، كما أن كثيراً من الطلبة يرغبون في البقاء باليمن لدى أسرهم، وخاصة الفتيات، بسبب الزواج، والارتباط العائلي والاجتماعي، كما لا تجد الفتاة اليمنية فرص الابتعاث نفسها التي يحظى بها الذكور.

- وجاءت جمهورية مصر العربية بالمرتبة الثانية، بواقع (1495)، ونسبة (15%) تقريباً، ويعود السبب في ذلك إلى وجود تعاون وثيق بين البلدين، وهناك بروتوكولات واتفاقيات ثقافية جيدة، كما أن مصر كانت ولا تزال هي البلد الأكثر استيعاباً واستقطاباً للطلبة الدارسين على المستوى العربي، نظراً لمرونة نظام التعليم العالي، والتسهيلات التي يحصل عليها الطلبة العرب عموماً، واليمنيون بوجه

- خاص، إضافة إلى إمكانية التعايش مع البيئة المصرية بسهولة، والتأقلم والتكيف مع المجتمع المصري بشكل طبيعي وسريع، ولا يجد الدارسون صعوبة في الدراسة أو المعيشة، مقارنة بكثير من الدول.
- وحصلت السودان على المرتبة الثالثة، بواقع (535)، ونسبة (5%)، وهي بلد عربي مرغوب لكثير من الطلبة المبتعثين، ويحظى الدارسون فيها بتسهيلات، ومعاملة حسنة.
 - وجاءت ماليزيا بالمرتبة الرابعة بواقع (423) رسالة، ونسبة تزيد عن (4%)، ويعود السبب في ذلك إلى تقدم نظام التعليم العالي في ماليزيا، وحسن سير العملية التعليمية هناك، وقدرة الجامعات الماليزية على استقطاب طلبة دوليين خلال فترة قصيرة، وحققت إنجازات كبيرة من حيث الجودة والتصنيف العالمي للجامعات.
 - وجاءت الرسائل العلمية الأخرى موزعة على أكثر من خمسة وخمسين دولة عربية وأجنبية، غير أن هذه الترتيبات قد تختلف بحسب تصنيف الرسائل الجامعية ذاتها، واختلاف الفترة الزمنية، أو أي متغير آخر، فعلى سبيل المثال، ووفقا لدليل الرسائل الجامعية، الصادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2008)، جاءت العراق في المرتبة الثالثة بعد اليمن ومصر، وهذا ليس غريبا، حيث كانت العراق من أكثر البلدان العربية استيعابا للطلبة اليمنيين في فترات زمنية طويلة، وليس هناك ما هو أدل على ذلك، من حقيقة مفادها أن العام 1980 قد تضمن رسالة واحدة فقط، وهي رسالة (الكندا، 1980)، وتحمل الرقم التسلسلي (7390)، والرقم المكتبي (2501)، وفقا لقاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات، وهي للباحث/ عبدالله سعيد نصيب الكاندا، وكانت بعنوان: التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، تم الحصول عليها من جامعة بغداد بالعراق (المركز الوطني للمعلومات، 2013، 394).
 - إن هذا التشتت الجغرافي للأطروحات الجامعية المجازة للدارسين اليمنيين في أكثر من (59) دولة " يدل على مدى ترابط العلاقات الثقافية والسياسية القائمة بين اليمن وبين تلك الدول التي فتحت جامعاتها للدارسين اليمنيين لتأهيلهم التأهيل العلمي المناسب في التخصصات والمجالات التي كانت اليمن في حاجة إلى توفيرها خاصة وأن الدراسات العليا في جامعتي صنعاء وعدن لم تكن قد فتحت بعد" (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 14).
 - **سنة الإقرار:**
بدأ التعليم الجامعي في اليمن عام 1970، وبدأت الدراسات العليا عام 1985 بجامعة صنعاء، غير أن هناك إنتاجا معرفيا لعقد الثمانينيات بسبب الإيفاد إلى الخارج، ويمكن توزيع الرسائل العلمية وفقا لسنة الإقرار، كالآتي:

جدول (7): توزيع الرسائل الجامعية بحسب سنة الإقرار

السنة	العدد	السنة	العدد
1980	1	1999	135
1983	1	2000	216
1984	1	2001	227
1987	2	2002	307
1988	3	2003	372
1989	5	2004	633
1990	1	2005	839
1991	4	2006	866
1992	6	2007	911
1993	11	2008	1114
1994	7	2009	1044
1995	7	2010	1235
1996	12	2011	985
1997	25	2012	882
1998	53	يناير – مارس 2013	59
الإجمالي	10,000		

يتوزع التشتت الزمني للرسائل الجامعية اليمنية كالآتي:

- بلغت ذروة إيداع الرسائل الجامعية خلال الفترة (2004 – 2012)، بنسبة (85%) من المجموع الكلي، وحصلت الفترة الممتدة للأعوام الثلاثة (2008 – 2009 – 2010) على أعلى نسبة إيداع للرسائل الجامعية خلال 33 عاماً، للفترة (1980 – 2013)، حيث تم إيداع (3393) رسالة للأعوام الثلاثة، وبنسبة (34%) من مجموع الرسائل الجامعية ككل، وجاء العام 2010 في المرتبة الأولى من حيث سنة الإقرار للرسائل الجامعية، حيث بلغ عدد الرسائل (1235) رسالة، وبنسبة (12%)، يليه العام 2008، بواقع (1114)، وبنسبة تزيد عن (11%)، ثم العام 2009، في المرتبة الثالثة، وبواقع (1044)، وبنسبة تزيد عن (10%)، ويعود السبب إلى افتتاح عدد من برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى زيادة عدد المبتعثين إلى الخارج في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وبعد تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1990.
- أما فترة الثمانينيات والتسعينيات فيلاحظ قلة الرسائل الجامعية وهذا طبيعي حيث لم يكن هناك دراسات عليا، في الداخل، كما أن فرص المبتعثين كانت نادرة. "وهناك أطروحات جامعية لا زالت في حوزة أصحابها لم يتم حصرها أو ضبطها أو توثيقها أو إيداعها في إحدى المكتبات الجامعية أو الوطنية فقد حصل عليها أصحابها قبل أن تتنبه بعض الجهات الرسمية في تسعينيات القرن الماضي للمعلومات، خاصة أولئك الذين تم ابتعاثهم من جهات خاصة غير أكاديمية كالوزارات والهيئات والمؤسسات وبصفة خاصة أولئك الذين درسوا على نفقاتهم الخاصة دون الارتباط بأي جهة رسمية. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 2).
- كما يلاحظ تناقص أعداد الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بعد 2010، وخاصة في 2011، 2012، وبداية 2013، ويعود السبب في ذلك إلى تأثيرات وتداعيات أحداث الربيع العربي، ووجود مخاوف أمنية لدى الدارسين، وضعف الوصول للأمن إلى صنعاء في تلك السنوات.

- المجال الموضوعي:
- تتوزع الرسائل والأطروحات الجامعية اليمنية وفقا لتصنيف المركز الوطني للمعلومات عام 2013 إلى 24 مجالا موضوعيا - مرتبة تنازليا وفقا لعدد الدراسات - على النحو الآتي:

جدول (8): توزيع الرسائل الجامعية بحسب المجال الموضوعي

م	المجال	العدد	م	المجال	العدد
1	طب وعلوم صحية	1463	13	علم نفس	260
2	تربية وتعليم	1269	14	علوم سياسية	225
3	لغات وآداب	987	15	محاسبة	210
4	دين	967	16	جغرافيا	182
5	علوم	839	17	علم اجتماع	153
6	قانون	696	18	إعلام	102
7	إدارة	589	19	بيئة	80
8	هندسة	433	20	إحصاء	65
9	معلوماتية	428	21	آثار	33
10	زراعة	393	22	فلسفة	25
11	تاريخ	295	23	رياضة	19
12	اقتصاد	273	24	سياحة	14
		الإجمالي	10,000		

- يتضح من الجدول (8) توزيع الرسائل الجامعية حسب المجال الموضوعي والبحثي، وفيما يأتي استعراض موجز لها:
- حصل مجال الطب والعلوم الصحية على المرتبة الأولى من حيث المجال الموضوعي، بواقع (1463) رسالة وأطروحة، وبنسبة تقترب من (15%)، ويعود السبب في ذلك إلى أهمية التخصصات الطبية على المستوى الدولي، ورغبة الكثير من الطلبة الدارسين في الالتحاق بهذه التخصصات نظرا لما قد يحققه المجال من قيمة علمية، وتوفر فرص العمل للمجتمع الأكاديمي الطبي، أفضل من المجالات الأخرى. كما أن هناك احتياجا محليا ودوليا لهذا المجال.
 - وحصل مجال التربية والتعليم على المرتبة الثانية بواقع (1269)، وبنسبة تقترب من (13%)، وهذا متوقع حيث إن قطاع التعليم بأنواعه ومراحله المختلفة، قطاع كبير، ويضم ثلاث وزارات، وهي: وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم المهني)، كما أن كليات التربية هي الكليات الأكثر انتشارا في التعليم العالي، وخاصة لدى الجامعات الحكومية، ناهيك عن أن أول كلية بجامعة صنعاء، كانت كلية التربية، ثم في عدن، ومنهما تم استنساخ عدد من كليات التربية في مختلف الجامعات الحكومية.
 - وجاءت بقية المجالات مرتبة على التوالي: (لغات وآداب، دين، علوم، قانون، إدارة، هندسة، معلوماتية، زراعة، تاريخ، اقتصاد، علم نفس، علوم سياسية، محاسبة، جغرافيا، علم اجتماع، إعلام، بيئة، إحصاء، آثار، فلسفة، رياضة، سياحة).
 - وإذا ما قورنت نتائج التصنيف للإنتاج المعرفي من الرسائل الجامعية اليمنية حسب المجالات العلمية والبحثية، وفقا لببليوغرافيا المركز الوطني للمعلومات 2013، التي اعتمد عليها البحث الحالي،

ودليل الرسائل الجامعية الصادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم 2008، نجد أن الأخير قد صنف الرسائل إلى ثلاثة أنواع، وهي كالآتي: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 19 - 20)؛

- أولا : العلوم الإنسانية والآداب واللغات وتظم المجالات الآتية:

(اللغات (عربية + إنجليزية) - الآداب - علم النفس - الجغرافيا - التاريخ - دراسات سلامية - الفلسفة)، وقد أجيّزت في هذه المجالات عددا من الأطروحات بلغ (1717) أطروحة وينسبة (29.09%) من الإجمالي الكلي للأطروحات، والبالغ عددها (5902) أطروحة.

- ثانيا: العلوم الاجتماعية وتضم الموضوعات الآتية:

(الإدارة العامة - إدارة الأعمال - التسويق - البنوك - التجارة - المناهج التربوية والتربية المدرسية والإشراف التربوي - علوم التربية - العلوم الإسلامية - الشريعة والقانون - العلوم السياسية - الإعلام)، وقد بلغ إجمالي عدد الأطروحات في هذه المجالات (2312) أطروحة وينسبة (39.17%) من الإجمالي للأطروحات.

- ثالثا: مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجية وتضم المجالات الآتية:

(إدارة نظم الحاسوب - الزراعة - الطب - العلوم - البرمجيات - العمارة والفنون المعمارية - الرياضيات - الصناعة - الفيزياء - الهندسة - الجيولوجيا)، وقد بلغ عدد الأطروحات المجازة في هذه المجالات (1873) أطروحة جامعية وينسبة (31.74%) من العدد الكلي للأطروحات.

وقدمت عددا من التفسيرات، كما ورد في (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 5 - 7)، وهي كالآتي:

- يتضح تفوق العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية النظرية على العلوم التطبيقية والتكنولوجية بنسبة (68.26%) لسبب واحد؛ وهو أن الكليات النظرية في الجامعات اليمنية كانت هي الأسبق في النشأة والتطور. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 7)

- إن ارتفاع معدلات التكرار والاجترار الموضوعات البحثية نفسها أصبح من السمات الغالبة على ما يقدم من مشروعات للبحث العلمي لدرجتي الماجستير والدكتوراه، وهي ظاهرة غير صحية علميا تهدد بفقد الثقة في قدرة الباحثين العلميين، وبالتالي في قدرة الجامعات على التصدي لحل المشكلات الحقيقية والواقعية الملحة للمجتمع، ولا يختلف اثنان على أن السبب الذي أدى إلى شيوع هذه الظاهرة هو عدم إحاطة الباحثين والكليات والأقسام بالجامعات اليمنية بكل ما تم إجازته من أطروحات جامعية، وما هو قيد البحث في مجالاتهم الموضوعية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 5).

- أما فيما يتصل بالأطروحات الجامعية للموفدين اليمنيين إلى الخارج فإنها تعد دون رؤية محددة، فالاجترار والتكرار موجود في معظم الأطروحات وقد تكررت في أكثر من مجال وتم تسجيلها في الجامعات العربية والأجنبية دون علم مؤسسات التعليم العالي في اليمن.. وكان من المفترض ألا يسمح لأي باحث يتم ابتعاثه إلى الخارج وتسجيل أطروحته؛ إلا بعد الرجوع إلى الجهات المختصة في الجامعات اليمنية وإرسال نسخة من خطة البحث للنظر فيها من حيث ارتباطها بالبيئة اليمنية ومن حيث عدم تكرارها أو ضعف موضوعها. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 6).

- ومما يؤسف له أن الأطروحات الجامعية في اليمن لا تلقى الاهتمام بالقدر الكافي، وذلك لغياب الوعي العلمي والوعي الببليوغرافي وعدم الالتفات إلى ما تحمله هذه الأطروحات من مضامين ودراسات وبحوث جادة، وما تحمله من نتائج وتوصيات وتصورات ومقترحات، هذا فضلا عن غياب الموظفين المتخصصين في مجال المكتبات والتوثيق وغياب الأدلة لهذه الأطروحات كما هو الحال السائد في معظم دول العالم التي تولي الجامعات والمؤسسات العلمية الأطروحات الجامعية أهمية قصوى من حيث حصرها وضبطها وتوثيقها والتعريف بها وتبادلها بين الجامعات (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 5 - 6).

أما بالنسبة لمدى الإفادة العلمية من الأطروحات الجامعية المتميزة من قبل الجامعات أو المراكز العلمية والبحثية أو متخذي القرار في الجهاز الإداري للدولة أو العمل بالتوصيات والمقترحات التي تتضمنها تلك الأطروحات المرتبطة بمعالجة المشكلات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فإن هذه الإفادة من قبل تلك الجهات تمثل إفادة نسبية ولا نعلم إن كانت هناك جهات تعمل بما جاء في هذه الرسائل من مقترحات أو توصيات أو حلول، وكان من المفترض أن تظهر نتائجها وتنعكس على اختفاء بعض الظواهر الاجتماعية السلبية وتطوير وتحسين الأداء إلى الأفضل، سواء أكان ذلك في القطاع الخاص أم أجهزة الدولة المختلفة، لإيماننا بأهمية البحث العلمي والأخذ بنتائجها في تطوير مختلف المجالات التنموية. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 7).

وهناك أسباب تعود لضعف تسويق الخدمات البحثية لدى الجامعات، وأسباب أخرى تعود لضعف البرامج التسويقية لخدمات المركز الوطني للمعلومات، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الخولاني، 2012) التي كشفت عن جملة من النتائج حول خدمات المركز الوطني للمعلومات، ومنها على سبيل المثال: (وجود قصور لدى المركز في التعريف بخدمات المعلومات التي يقدمها، وكذا مصادر المعلومات التي تتوفر لديه، ويرجع ذلك لضعف البرامج التسويقية لما يمكن أن يقدمه المركز للمستفيد وما يتوفر لديه من مصادر معلومات، وقدمت الدراسة عددا من التوصيات، كان أبرزها: ضرورة الاشتراك في الدوريات وقواعد البيانات العربية والأجنبية، وبما يؤمن توفير أحدث الدراسات والأبحاث في شتى المجالات المعرفية التي يحتاج إليها المستفيدون).

ولذا؛ تبذل الدول جهودا كبيرة في مجال البحث العلمي، وتشجيع الجامعات على الإنتاج المعرفي، وتوظيف النتائج والتوصيات والتصورات البحثية لتحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية، كما ينبغي ربط الموضوعات البحثية بقضايا التنمية والمجتمع، وإجراء البحوث بمختلف أنواعها، والتركيز على كل ما يتعلق بصنع السياسات، واتخاذ القرارات، وتعزيز الشراكة مع قطاع الخدمات والإنتاج " حيث إن تطبيق المعرفة الجديدة يتطلب استثمارا مناسباً في البحث التطبيقي وتطويره، باعتبار أن التنمية التي لا تأخذ بالبحث العلمي عمياء، والبحث العلمي غير المرتبط بالتنمية أصم". (حيدر، 2015، 269).

وباستقراء الإحصائيات والبيانات المحلية حول الإنتاج المعرفي في اليمن، يتبين "إن حجم الإنتاج العلمي والمعرفي اليمني كبير، وضخم، وواسع، ومتنوع، ومفيد للغاية، وهو حصيلة نصف قرن من التعليم والبحث، أنفق عليه ملايين الدولارات، وتستهلك الرسائل العلمية سنويا الآلاف من ساعات

العمل والتدريس والبحث والتأطير والكتابة والنسخ والتوثيق والحفظ والأرشفة، من دون أن يكون للمجتمع العلمي والمحلي أدنى فكرة عن تلك الثروة، وذلك الإنتاج. وعلى الرغم من ضخامة الإنتاج العلمي اليمني؛ غير أن ثمة دلائل، تشير إلى أن الأجيال الجديدة من الباحثين، ما زالت تكرر وتستنسخ بعض الموضوعات البحثية، ويتسبب هذا في هدر الطاقات والوقت والجهد والمال، وإنتاج معرفة منسوخة من بعضها، فهي لم تنشر للجمهور، ولم يستفيد منها صناع القرار، ورأسمي السياسات العامة بالحكومة، وفي القطاع الخاص أيضاً، بل ظل – ولا يزال – الإنتاج العلمي السابق حبيس الأدراج، وعلى رفوف المكتبات الجامعية، ولم يتم توظيف نتائجه في خدمة المجتمع، والتنمية، وتحسين الحياة العامة. (الخطيب B، 2020، 2).

وفي ضوء ما سبق؛ يتضح أن لدى اليمن إنتاج علمي غزير، وجيد من حيث الكم، ولكن تظل هناك علامات استفهام كثيرة عليه من حيث الجودة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى – وهي الأهم – أن الإنتاج المعرفي اليمني رغم وفرة، إلا أنه غير معلوم (داخلياً وخارجياً)، فهو عبارة عن كنز مدفون، ولم يصل إلى أحد، ولم يستفد منه أحد، وتكمن المشكلة في أن اليمن لا تعاني من ضعف أو قلة الرسائل الجامعية، ولكن المشكلة تكمن في غياب النشر لتلك الرسائل، واتضح أن جميع الجامعات لا ترفع إنتاجها العلمي، من رسائل الماجستير والدكتوراه، وأبحاث الترقيات على مواقعها الإلكترونية، وهي لا تزال بوضعها التقليدي والورقي، رغم وجود نسخ إلكترونية لعدد جيد من الرسائل والبحوث، ولم تكلف الجامعات نفسها حتى اليوم، بمواكبة التحول الرقمي، وتسهيل الوصول الحر للمعلومات، بواسطة الإنترنت، بما فيها الجامعات الحكومية والخاصة، وإن وجد استثناء لجامعة فهو محدود ولا حكم له.

خلاصة النتائج:

خلص البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها ما يأتي:

- تعدد الرسائل والأطروحات الجامعية أحد مصادر المعلومات، وأبرز أنواع الإنتاج العلمي للباحثين، إلى جانب بقية مصادر المعرفة الأخرى.
- تمثل الرسائل والأطروحات الجامعية خلاصة الإنتاج المعرفي لطلبة الدراسات العليا، والمجازة من الجامعات اليمنية والعربية والأجنبية، وبلغ عددها (10000) رسالة، منها (71%) للماجستير، و(29%) للدكتوراه، وكان للذكور منها (72%)، و(28%) للإناث.
- حصدت اللغة العربية النصيب الأكبر من الرسائل الجامعية، بنسبة (60%)، مقابل (40%) للغات الأجنبية، وجاءت الإنجليزية بالمرتبة الثانية، بنسبة (32%)، يليها الروسية بنسبة (4%)، ثم الفرنسية بنسبة (1%).
- توزعت الرسائل الجامعية على (59) بلداً، واحتلت اليمن المرتبة الأولى بنسبة (49%)، يليها مصر بنسبة (15%)، ثم السودان بنسبة (5%)، فماليزيا بنسبة (4%)، والهند بنسبة (4%).
- بلغت ذروة إيداع الرسائل الجامعية خلال الفترة: (2004 – 2012)، بنسبة (85%)، وكان العام 2010 أكثر الأعوام إنتاجاً بنسبة (12%) من الرسائل الجامعية ككل.

- توزعت الرسائل والأطروحات الجامعية اليمنية على (24) مجالا موضوعيا، وحصل مجال الطب والعلوم الصحية على المرتبة الأولى بنسبة (15%)، يليه مجال التربية والتعليم بنسبة (13%)، وجاءت بقية المجالات مرتبة على التوالي: (لغات وآداب، دين، علوم، قانون، إدارة، هندسة، معلوماتية، زراعة، تاريخ، اقتصاد، علم نفس، علوم سياسية، محاسبة، جغرافيا، علم اجتماع، إعلام، بيئة، إحصاء، آثار، فلسفة، رياضة، سياحة).

الاستنتاجات:

- خلاص البحث الحالي إلى تقديم جملة من الاستنتاجات، تتمثل أبرزها فيما يأتي:
- حقق المركز الوطني للمعلومات والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم نجاحات مقبولة، فيما يتعلق بإيجاد قاعدة بيانات وطنية للرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، في مختلف المجالات.
- يعمل المركز الوطني للمعلومات على تهيئة أجواء مناسبة للباحثين ورواد المركز.
- وضع المركز إجراءات واضحة ومحددة للحصول على الرسائل الجامعية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومختلف الجامعات، والباحثين، وفقا لآلية منظمة وفاعلة.
- أصدر المركز وللمرة الأولى ببيولوجرافية الرسائل والأطروحات الجامعية عام 2013، والتي تضمنت البيانات الببليوغرافية لعشرة آلاف رسالة (ماجستير ودكتوراه)، وتوقف المركز عن إصدار نسخة أخرى منذ 2013 وحتى اليوم.
- خلو قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات من الرسائل الجامعية والأكاديمية العسكرية والأمنية، نظرا لعدم ارتباط الدارسين العسكريين الأمنيين بالجامعات، ولا توجد شراكات فاعلة بين تلك الجهات والمركز الوطني لإيداع تلك الرسائل لدى المركز الوطني للمعلومات.
- يواجه المركز صعوبات وتحديات كبيرة تتمثل في ضعف الموازنة المالية، وضعف التسويق للخدمات التي يقدمها، والرسائل المودعة لديه، إضافة إلى نقص الرسائل المودعة خلال العقد الأخير نتيجة الأحداث والظروف الأمنية، ولاسيما تلك الرسائل الممنوحة لطلبة المحافظات الجنوبية، وبعض الموفدين إلى الخارج، وتحديدًا ممن لم يعودوا إلى اليمن.
- يمتلك المركز رؤية تطويرية لعدد من المشروعات التي تعثرت نتيجة للتحديات المالية والسياسية والأمنية المتعاقبة.
- نجح المركز في النشر الإلكتروني للخصائص الرسائل الجامعية، ولكنه لا يزال متحفزا على نشر المحتوى المعرفي كنص كامل بسبب حقوق الملكية الفكرية للباحثين، على الرغم من أن بعض الباحثين قد تمت موافقتهم على نشر رسائلهم إلكترونيا كنص كامل.
- ضعف التنسيق والتعاون بين المركز والمراكز المماثلة، حيث لا توجد شراكات حقيقية وفاعلة، ولم تربط قاعدة بيانات المركز بمثيلاتها من قواعد البيانات الرقمية عربيا وإقليميا ودوليا.
- لا تزال كثير من الرسائل الجامعية بنسخها الورقية وخاصة تلك المودعة قبل 2007، ولم يتمكن المركز من أتمتها وتحويلها إلى ملفات إلكترونية حتى اليوم.

التوصيات:

- بعد استقرار الأدبيات، واستعراض نتائج البحث، واستخلاص بعض الاستنتاجات، توصل البحث إلى جملة من التوصيات، والتي تنسجم مع ورد في (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 22)، وقد تساعد – في مجملها – صناع القرار، والجهات ذات العلاقة، بالجمهورية اليمنية، ويمكن ذكر الأهم منها كالآتي:
1. تعزيز القدرة المؤسسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي باليمن، وللمركز الوطني للمعلومات، والمجالس المعنية بالتعليم، وتوفير الدعم الكافي لها بمختلف أنواعه: القانوني والمالي والإداري والتقني والفني، وحمايتها من مخاطر الحروب والنزاعات المسلحة.
 2. قيام وزارة التعليم العالي بإعداد قاعدة بيانات رقمية وطنية بالتنسيق مع المركز الوطني للمعلومات والجامعات ونشر الرسائل الجامعية اليمنية على تلك القاعدة، وربطها بمحركات البحث والقواعد العلمية العربية والعالمية.
 3. توفير موازنات كافية للمركز الوطني للمعلومات، وتمكينه من القيام بوظائفه ومسؤولياته تجاه الرسائل الجامعية، من خلال عمليات التجميع والحصر والتصنيف والفهرسة والمعالجات الفنية، وإصدار بيبليوغرافيا بصورة سنوية، ونشرها على المجتمع، وعلى شبكة الإنترنت.
 4. حماية مكاتب التنسيق التابعة للمركز الوطني للمعلومات بالمحافظات من النهب والسطو وإتلاف محتوياته من قبل الجماعات المسلحة أثناء الصراع والأزمات.
 5. إعداد قاعدة بيانات عن الرسائل الجامعية الأمنية والعسكرية وإيجاد آلية للتعاون والتنسيق بين تلك الجهات والمركز الوطني للمعلومات بقصد توثيقها وضبطها والتعريف بها.
 6. إرسال الأدلة البيبليوغرافية السنوية إلى الملحقيات الثقافية اليمنية بالخارج للاطلاع عليها من قبل المبعوثين حتى لا يتكرر تسجيل بحوث سبق تناولها من قبل دراسين سابقين.
 7. التركيز في الابتعاث على مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجية والعلوم النادرة التي لا تتوفر لها برامج دراسية أو أساتذة مشرفين أو متخصصين في هذه المجالات في الجامعات اليمنية.
 8. استحداث جوائز وطنية للتميز في البحث العلمي، تمنح من قبل السلطة العليا، ويتم اختيار أفضل رسالة علمية بشكل سنوي، وعلى مستوى التخصصات، بالداخل والخارج.
 9. عقد مؤتمر سنوي لمناقشة واقع ومؤشرات الإنتاج المعرفي بالجمهورية اليمنية والتعريف به، وتسويقه، بهدف الاستفادة منه، على مستوى القطاعين الحكومي والخاص، والأفراد والمجتمع.
 10. مساعدة الجامعات على تفعيل نظم المعلومات ومواقعها الإلكترونية، وتأسيس مكتبات رقمية، وأتمتة الرسائل العلمية، وربطها بمحرك بحث محلي عبر منظومة رقمية وطنية يشرف عليها المركز الوطني للمعلومات بالتنسيق مع مركز تقنية معلومات التعليم العالي.
 11. مساعدة المجتمع الأكاديمي على تأسيس الجمعيات العلمية لكل تخصص، على مستوى كل جامعة، وعلى المستوى الوطني، وربطها بالجمعيات العلمية المماثلة، عربيا وإقليميا ودوليا.
 12. تبادل الرسائل العلمية والأدلة البيبليوغرافية بين الجامعات المحلية والعربية والأجنبية، وتجنب تكرار الموضوعات المبحوثة، والتركيز على القضايا المعاصرة والمستقبلية.
 13. تشكيل مجموعات وطنية بحثية من أفضل العلماء والمتخصصين لدى المؤسسات والجمعيات العلمية، لتحليل الرسائل الجامعية حسب التخصصات، وإعداد ملخصات تتضمن أبرز الرؤى

والتصورات والمشروعات والمقترحات، وعكسها على شكل أوراق سياسات، تقدم لصناع القرار، ورسمي السياسات والخطط الاستراتيجية الوطنية، وللمنظمات الدولية والمحلية الداعمة، والجهات ذات العلاقة.

14. تطوير منظومة البحث العلمي بالجمهورية اليمنية بما يضمن مواكبة المتغيرات المعاصرة، واستحداث مراكز بحثية متخصصة لتوطين المعرفة، والاستفادة منها، والتركيز على مجالات ترتبط بحياة الإنسان، وصناعة السلام، وإعادة الإعمار، ومكافحة الصراعات والأوبئة.

15. إيلاء المجتمع الأكاديمي وطلبة الدراسات العليا والباحثين الاهتمام الذي يليق بمكانتهم، والحفاظ عليهم من الهجرة إلى الخارج، وتوفير حياة كريمة لهم بالداخل، وحمايتهم من مخاطر الصراعات، والابتزاز، وصرف حقوقهم كاملة دون نقصان، في السلم وفي الحرب.

المقترحات:

- إجراء دراسة تحليلية للرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات حتى العام 2020.
- إجراء دراسات مقارنة بين الرسائل الجامعية الوطنية ومقارنتها بإنتاج عدد من البلدان.
- إجراء دراسة تكميلية لمعرفة معوقات وتحديات المركز الوطني للمعلومات وتقديم المعالجات والتوصيات المناسبة بشأنها.

المراجع:

- 1 - ابراهيم حسن ابو الخير، واسامة احمد جمال السيد القلش.(2018). الأطروحات المجازة بالجامعات السعودية والمتاحة بقاعدة بيانات الرسائل الجامعية بدار المنظومة: دراسة تحليلية، مجلة مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة، (مارس، 2018). نقلا عن ابو الخير، ابراهيم حسن.(2019). الإنتاج الفكري العربي في مجال الاقتصاد والإدارة : دراسة تحليلية لقاعدة بيانات Ecolink، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج 1، ع 1، ص:ص: 9 - 55. دار المنظومة، MD: 917515.
- 2 - بن حفيظ، عبد الوهاب، وآخرون. (2016). الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية، مصاعب التفكير من خارج الصندوق، ج 1، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، تونس.
- 3 - جامعة الإمام محمد بن سعود.(2017). دليل كتابة الرسائل العلمية: (الماجستير والدكتوراه)، وكالة الكلية للدراسات العليا والبحث العلمي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.
- 4 - جامعة صنعاء.(2008). دليل الرسائل العلمية ماجستير – دكتوراه 1985 – 2008. دار جامعة صنعاء للطباعة والنشر.
- 5 - جان، خديجة محمد سعيد عبدالله (2010). دور الأعمال البحثية في مقررات الدراسات العليا بكليات التربية في دعم التقارب العربي، المؤتمر القومي السنوي السابع عشر، 10/11 نوفمبر 2010.
- 6 - جبران، علي، وعطاري، عارف.(2013). تحليل بحوث الإدارة التربوية العربية المنشورة في بعض المجلات التربوية العربية في ضوء علم اجتماع المعرفة ونظرية "بنية الثورات العلمية"، قسم أصول التربية والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
- 7 - الجدعاني، يسرى محمد.(1432). الأرشفة الإلكترونية للرسائل الجامعية في مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز : دراسة حالة، جامعة الملك عبدالعزيز، قسم علم المعلومات، كلية الآداب، المملكة العربية السعودية.
- 8 - المركز الوطني للمعلومات.(2013). بيبليوغرافية الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات، المركز الوطني للمعلومات، صنعاء، اليمن.
- 9 - الحدادي، داود عبد الملك، والعزيزي، محمود عبده حسن، وآل قريش، سالم. (2014). تقويم برنامج الدكتوراه بقسم الإدارة والتخطيط التربوي – جامعة صنعاء، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع (39) يناير – مارس: 2014، جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- 10 - حيدر، عبد اللطيف حسين.(2015). إعادة هيكلة التعليم العالي – من تعليم عال إلى تعلم عال. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 11 - الخطيب A، خليل محمد. (2020). تحليل التقارير السنوية لمؤسسات التعليم العالي اليمنية للعام الجامعي 2018/ 2019، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، اليمن.
- 12 - الخطيب B، خليل محمد. (2020). في ضوء متطلبات التحول الرقمي: واقع الإنتاج والنشر العلمي بالجمهورية اليمنية ومقترحات تطويره، مقال علمي منشور على موقع منظمة المجتمع العلمي العربي ارسكو، متوفر على الرابط، <http://arsco.org/article-detail-1579-8-0#.XoEeyL7mnvU.email> بتاريخ 17/ 4 / 2020.
- 13 - الخولاني، سامي علي حمود.(2012). خدمات المعلومات في المركز الوطني للمعلومات، ماجستير ، جامعة صنعاء، اليمن.
- 14 - الدجني، إياد علي يحيى، وأبو سلطان، نوال داوود، والداهوك، هبة وهيب.(2018). خارطة بحثية مقترحة لطلبة الدراسات العليا في تخصص الإدارة التربوية بجامعات محافظات غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مج 26، عدد 5، ص:ص: 1 - 29.

- 15 - الدوكالي، مفتاح علي الطرشاني.(2019). صعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية دراسة تقييمية: جامعة الزيتونة أنموذجاً، المؤتمر الدولي الأول، تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، برلين ، ألمانيا، 29 - 30 مارس، 2019. ص ص: 49 - 77.
- 16 - الرميضي، أسماء خالد.(2018). اتجاهات البحث التربوي في رسائل الماجستير في تخصصي أصول التربية والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة الكويت تحليل محتوى، رسالة ماجستير، جامعة الكويت.
- 17 - الرويشان، عبد الكريم علي. (2013). بيليوغرافيا الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات 1999 - 2013، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 18 - رئاسة الجمهورية 1.(ب.ت). مكاتب التنسيق. المركز الوطني للمعلومات. صنعاء، الجمهورية اليمنية، متاح على الرابط: https://yemen-nic.info/NIC/contact_us.php ، بتاريخ 23 / 5 / 2020م.
- 19 - رئاسة الجمهورية 2.(ب.ت).المشروعات التطويرية، المركز الوطني للمعلومات. صنعاء، الجمهورية اليمنية، متاح على الرابط: <https://yemen-nic.info/NIC/projects/> بتاريخ 23 / 5 / 2020م.
- 20 - الزليل، محمود علي أحمد .(2010). تقويم الرسائل العلمية في مناهج اللغة العربية وطرائق تدريسها في الجامعات اليمنية في ضوء أولويات البحث التربوي، ماجستير، مناهج وطرق تدريس، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
- 21 - عباينة، صالح أمين.(2018). تحليل محتوى الرسائل الجامعية المجازة في الإدارة التربوية بالجامعة الأردنية خلال الفترة (2007 - 2016م)، مجلة دراسات العلوم التربوية، مج 45، ع 3، 2018، وقائع مؤتمر كلية العلوم التربوية التعليم في الوطن العربي نحو نظام تعليمي متميز.
- 22 - العبيدي، سيلان .(2008). دليل الأطروحات الجامعية ماجستير -دكتوراه في الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الأمانة العامة، اليمن.
- 23 - العصيمي، حميد بن هلال بن مذكر.(2010). توجهات بحوث تعليم العلوم في ضوء أهمية المجالات العلمية وبعض المعايير العلمية العامة في رسائل الدراسات العليا بجامعتي أم القرى والبريموك خلال الفترة ما بين 1990 - 2008م، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- 24 - فراج، أسامة محمود .(2014). التعليم والتعلم المستمر وقضايا الألفية الثالثة. أكاديمي للنشر والخدمات العلمية، القاهرة، مصر.
- 25 - الكاندا، عبدالله سعيد نصيب. (1980). التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، للفترة (1904 - 1968)، ماجستير، جامعة بغداد، العراق. الرقم التسلسلي (7390)، والرقم المكتبي (2501)، قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات، للعام 2013، اليمن.
- 26 - المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.(2008). دليل الأطروحات الجامعية: ماجستير -دكتوراه في الجمهورية اليمنية، الأمانة العامة، صنعاء، اليمن.
- 27 - المسوري، محمد حسن عبده، الجابري، عبدالرحمن مرشد، المخلافي، محمد أحمد قائد. (2003). أولويات البحث التربوي كما يراها القادة التربويون في الجمهورية اليمنية، سلسلة دراسات وأبحاث تربوية، مركز البحوث والتطوير التربوي، الجمهورية اليمنية.
- 28 -وزارة الشؤون القانونية. (1999). القرار الجمهوري رقم (412) لسنة 1999 بشأن تعديل القرار الجمهوري رقم (244) لسنة 1998م والقرار الجمهوري رقم (155) لسنة 1995م بشأن إنشاء المركز الوطني للمعلومات، مطابع التوجيه، صنعاء، اليمن.
- 29 - وزارة الشؤون القانونية.(2010). تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي. مطابع التوجيه، صنعاء، اليمن.